الإثنين 27 تشرين الثاني 2023
العدد 5071 السنة الثامنة عشرة
Lundi 27 Novembre 2023 nº 5071 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

ميديا

الإعلام الغربي يواصل سقوطه الأخلاقي

16

ترويج قطري لفكرة أميركية: البيسري في بعبدا وعون في اليرزة

قيادة الجيش: القرار مؤجّل

[12]

(أ ف ب)

طوفان الأقصى

لا زخم كافياً لاستئناف الحرب
تمديد الهدنة على الطاولة

في اليوم الثالث للهدنة، كانت إسرائيل أكثر ارتباكاً، الأمر الذي انعكس على موقف الإدارة الأميركية أيضاً، ولا سيما مع طرح احتمال تمديد الهدنة إلى ما بعد موعد نهايتها صباح غد الثلاثاء، ومع ظهور حركة «حماس» في مظهر المسيطر على الوضع في قطاع غزة، على رغم القصف الإرسائيلي الهائل، وهو ما أبرزته الصحافة الإسرائيلية، ولا سيما تلك المؤيدة

> **الصحف الإسرائيلية: «حماس» لا تزال تسيطر على غزة، وأي كلام عن هزيمتها سابق لأوانه ويمثّل تمنّيات**

لليمين. ومع استمرار عملية تبادل الأسرى بواقع 14 إسرائيلياً، بينهم حاملان للجنسية الأميركية، مقابل 39 فلسطينياً، بالإضافة إلى روسيّ وتايلانديين اثنين أطلقتهم «حماس» من خارج الصفقة، فضلاً عن استمرار دخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، بدأ الحديث جدياً عن تمديد الهدنة.

في هذا السياق، جاء كلام الرئيس الأميركي، جو بايدن، الذي قال، في خطاب في ماساشوستس تطرّق فيه إلى الإفراج عن طفلة أميركية كانت محتجزة في القطاع، إن «هدفنا أن تستمر هذه الهدنة بحيث نرى الإفراج عن رهائن آخرين ومزيداً من المساعدات الإنسانية» إلى غزة. ثم أضاف نائب مستشاره للأمن القومي، جون فاينر، أن تمديد صفقة التبادل ممكن، وسيتم إذا كانت «حماس» مستعدة لمواصلة إطلاق الرهائن، فيما أعلنت «حماس»، في بيان، أنها تقوم بجهود جدية لتمديد الهدنة من خلال زيادة عدد المفرج عنهم من المحتجزين.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مصدر مقرّب من الحركة القول «إننا نتوقع أن بإمكان المقاومة تأمين إطلاق سراح ما بين 20 إلى 40 من الأسرى الإسرائيليين (الإضافيين)» ما يعني تمديداً قد يصل إلى أربعة أيام. وكذلك، رحب رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، بعد اتصال بايدن، بفكرة إطلاق عشرة أسرى مقابل كل يوم هدنة إضافي، فيما اجتمع مجلس الحرب الإسرائيلي، ليل أمس، لبحث التمديد، بحسب «القناة 12» الإسرائيلية.

وعلى رغم أن التمديد الذي يجري الحديث عنه مرتبط بتبادل الأسرى، وليس مفتوحاً، إلا أن أيام الهدنة الثلاثة الماضية أظهرت فقدان الحرب الإسرائيلية على القطاع زخمها بشكل إضافي، ما يُبرز صعوبة استئنافها بالنسبة إلى جيش الاحتلال، رغم

فرضت إسرائيل تعتيماً على كلام اسراها المحررين حول ظروف احتجازهم (أ ف ب)

محاولة نتنياهو، تجاهل تلك الحقائق، عندما زار جنوده في قطاع غزة لرفع معنوياتهم من جهة، ولتعويم نفسه من جهة أخرى، مجدداً معزوفة أن «الحرب ستستمر حتى تحقيق النصر، من خلال الإفراج عن جميع الأسرى، والقضاء على حركة حماس، وضمان أن لا يمثل قطاع غزة تهديداً لإسرائيل بعد اليوم». لكن الكاتب الإسرائيلي في صحيفة «يديعوت أحرونوت» اليمينية، ناحوم بارنياع، عكس صورة مختلفة تماماً للوضع، حينما اعتبر أن التأخير في إطلاق الأسرى لعدة ساعات أول من أمس، وتهديد «حماس» بالتوقف عن تنفيذ الصفقة إذا واصلت إسرائيل منع وصول المساعدات إلى الشمال، يظهر أن رئيس الحركة في غزة، يحيى السنوار، يحتفظ بالسيطرة على القطاع.

وبعد ما وصفه بالدراما التي أفقدت الإسرائيليين أعصابهم، اعتبر أن «حماس لا تزال تسيطر على غزة. وأي كلام عن هزيمتها سابق لأوانه، ويمثّل تمنيات، وليس حقيقة مرتكزة على وقائع. فقد أظهرت الحركة قوتها في المساومات الأخيرة الست. وبالتالي من المتوقع أن تتعزّز تلك السيطرة لا أن تضعف مع الاستمرار في الهدنة». كما أشار إلى أن «الاتفاق الذي جرى بوساطة الولايات المتحدة وقطر، ليس محكماً، وثمة تفسيرات مختلفة لمكوّناته. ولذلك فإن مزيداً من العقبات ستظهر، وسيتم طرح المزيد من المطالب على ظهر أولئك الذين سيُفرج عنهم». ورأى أن «الحكومة الإسرائيلية ستصارع لتنفيذ الصفقة على علّاتها بعدما التزمت بها، بسبب ضغط الرأي العام والتعاطف الذي صار يربط الجمهور الإسرائيلي بالأسرى وعائلاتهم. فأيّ تأخير سيصيب هؤلاء بخيبة أمل وشعور بالفشل ويضع الحكومة في موقف ترغب في تجنّبه»، مضيفاً أن «التهديد الذي أطلقته إسرائيل باستئناف الحرب إذا لم تفرج حماس عن الأسرى، متسرّع وفارغ، ولا سيما أن الأمر يتعلّق بحياة الكثيرين». وخلص إلى أن «أعضاء الحكومة يقاتلون من أجل مستقبلهم السياسي الخاص. وأحد الأمثلة على ذلك هو عندما قال نتنياهو في مؤتمر صحافي إن الاتفاق يتضمّن زيارات للصليب الأحمر لباقي الأسرى، لكنّني تحقّقت من الأمر ووجدت أن الاتفاق لا يتضمّن التزاماً من قبل حماس بالسماح بتلك الزيارات. ونتنياهو كان يعلم عندما سحب هذه الورقة بأنها فارغة، فهو ليس أحمق، لكن الكثير من ناخبيه حمقى».

وفيما فرضت إسرائيل تعتيماً على كلام اسراها المحرّرين حول ظروف احتجازهم، نقلت صحيفة «نيويورك تايمز» عن بعض أقارب هؤلاء قولهم إن الأسرى كانوا خلال الاحتجاز مقطوعين تماماً عن العالم الخارجي. وبالفعل، لم تظهر علامات الرعب التي يمكن أن يثيرها انفجار آلاف الأطنان من القنابل التي ألقتها إسرائيل على القطاع، وخاصة أن الحديث يجري عن نساء وأطفال، ما يفيد بأن الحركة تملك ملاجئ محصّنة وآمنة تعزل من بداخلها عمّا يجري في الخارج. وفي تجسيد ميداني لاستمرار سيطرة «حماس» على غزة، حوّلت الحركة إطلاق المجموعة الثالثة من الأسرى الإسرائيليين، إلى استعراض للقوة في وسط مدينة غزة، ما ينفي تماماً كلام نتنياهو وغالانت قبل نحو أسبوعين عن «فقدان الحركة سيطرتها» على المدينة، ويزيد في المشاكل التي سيواجهها الطرفان. ويفيد امتزاج هذا المشهد، بمشهد الاستقبال الاحتفالي للأسرى المحرّرين في الضفة الغربية، بتعزيز نفوذ المقاومة وقوتها على كل الأراضي الفلسطينية.

في هذا الوقت، أستمر العدوّ في خرق الهدنة من خلال إطلاق النيران على العائدين إلى شمال قطاع غزة، حيث استُشهد مزارع فلسطيني بالرصاص الإسرائيلي في مخيّم المغازي المتاخم لشارع صلاح الدين في وسط القطاع.

(الأخبار)

مقاتلو «القسام» في قلب غزة... اليوم الثالث: اليد العليا للمقاومة

رأم الله - **أحمد العبد**

حملت صفقة تبادل الأسرى بين المقاومة والاحتلال في كنف التهدئة، رسائل أبعد من مجرّد انتزاع حزمة الأسرى بالقوّة، وإرغام إسرائيل على ذلك، وكسْر خطوطها الحمر، وإسقاط أهدافها المعلنة للحرب. على أن المرحلة الثالثة من الصفقة، أسقطت أيضاً مزاعم إسرائيل في شأن «سيطرتها» على شمال قطاع غزة؛ إذ انتفت صحّة تلك المزاعم مع إعلان «كتائب القسام» أن تسليم الأسرى سيجري في الشمال. وهكذا، ظهر مقاتلو حركة «حماس» في قلب مدينة غزة التي شهدت معارك ضارية في الأسابيع الماضية، ليسلّموا 13 أسيراً إسرائيلياً، وآخر إسرائيليا يحمل الجنسية الروسية، و3 أسرى تايلنديين، وسط حضور جماهيري واستعراض للقوّة نفّذته «الكتائب»، وأكّدت «القسام»، من خلال ظهور مقاتليها في جيبات عسكرية، أنها لا تزال تتحكّم استخبارياً وجغرافياً بهذه البقعة، وأن عناصرها يستطيعون الظهور كما يريدون، وتأمين تسليم الأسرى باحتياطات أمنية، وأن المقاومة بخير. وأعقبت تسليم الأسرى، جولة لعناصر «الكتائب» في قلب غزة، وسط تكبيرات الجماهير وهتافاتها، ليتأكد أن الدمار والمجازر لم يزيدا أهل غزة إلا تأييداً للمقاومة. ومن جانب آخر، جاءت رسالة «القسام» للردّ على رئيس حكومة العدو، بنيامين نتنياهو، الذي أجرى جولة استعراضية على أطراف شمال غزة، محاولاً بعث رسالة مفادها أن إسرائيل تسيطر على الأرض.

في المقابل، أفرجت سلطات الاحتلال عن 39 طفلاً فلسطينياً، موزّعين على مدن الضفة الغربية بما فيها القدس، إضافةً إلى أسير من قطاع غزة، وسلّمتهم للصليب الأحمر، وسط حضور شعبي فلسطيني واستنفار عسكري إسرائيلي، ترافق مع اقتحام بلدة بيتونيا والاعتداء على الفلسطينيين. واقتحام منازل الأسرى الأطفال في القدس والاعتداء عليهم أيضاً. وإذا كانت «القسام» أرادت التأكيد أنها لا تزال المسيطرة على شمال القطاع، فإن ذلك جاء بعد ساعات من رسالة أخرى وجّهتها، في المرحلة الثانية من التسليم، بينما كان 50 ألف مستوطن يتظاهرون في وسط تل أبيب، حين قرّرت تأجيل تنفيذ هذه المرحلة لساعات، في ما مثّل ضربة قوية لنتنياهو وحكومته، كون الحركة أثبتت أنها صاحبة القرار، ما دفع الوسطاء المصريين والقطريين إلى التحرّك، والضغط على إسرائيل بإيعاز من الولايات المتحدة لاستكمال مسار الهدنة. وبدت أن تنفيذ المرحلة الأولى، شجّع عائلات الأسرى الإسرائيليين على مواصلة الضغط على حكومة نتنياهو للإفراج عن كلّ الأسرى الذين تحتجزهم المقاومة في قطاع غزة، في دلالة على انتصار المعادلة التي حدّدتها الأخيرة.

وهكذا، حمل قرار المقاومة تأخير تنفيذ المرحلة الثانية، دلالات عدّة، أبرزها أنها صاحبة اليد الطولى في الصفقة، خاصة إذا ما جرى التلاعب بنود الاتفاق، سواء ما يتعلّق منها بهويات الأسرى المحرّرين أو بالمساعدات الإنسانية، وهو ما تسبّب بإرباك الاحتلال وقادته. كذلك، أظهر قرار المقاومة، إسرائيل، بمظهر المهزوم والضعيف أمامها، وهي التي تبحث، منذ 51 يوماً، عن صورة نصر بالقتل أو اختلاق الإنجازات. ووفقت وسائل الإعلام العبرية طويلاً عند تلك الحادثة؛ إذ قالت إن زعيم «حماس» في غزة، يحيى السنوار، «يفعل ما يشاء منذ 7 أكتوبر»، وإن «إسرائيل لا تسيطر على الميدان. بعد 51 يوماً من الحرب، فإن حماس التي كان الهدف هو القضاء عليها، تقرّر ما تريد، وحكومة الحرب والمستوى المهني في إسرائيل، دخلوا إلى كمين يحيى السنوار بأعين مفتوحة، على ما يبدو لأنهم لم يصمدوا أمام الضغط الشعبي، وعلى طول الطريق نسوا أن على أكتافهم مسؤولية إضافية تتعلّق بالأمن»، بحسب «يديعوت أحرونوت».

وممّا أسهم أيضاً في تفاقم غضب إسرائيل، المشاهد التي نشرتها المقاومة للحظة الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين، وبوادر الارتياح التي

> **بالإفراج عن إسراء جعابيص، وشروف دويات، وميسون الجبالي، تكون المقاومة قد نفّذت شروطها في الصفقة**

بدت على ملامح هؤلاء، والتعامل اللطيف الذي حظوا به من قِبَل عناصر المقاومة، وتبادلهم التحيات والابتسامات مع المقاومين، في ما يدلّ على أنهم كانوا يعيشون ظروفاً مريحة في غزة، وأنهم لقوا معاملة كريمة وأخلاقية، وهو ما خالف رواية الاحتلال التي حاول رسمها عن المقاومة، وأدّى إلى ضرب كل الاحتياطات والاستعدادات التي اتّخذتها أجهزته الأمنية والاستخباراتية لمنع الأسرى من الإدلاء بأيّ تصريحات إعلامية عن ظروف اعتقالهم. وذكرت صحيفة «معاريف» أن مسؤولين إسرائيليين انتقدوا، مساء السبت، سلوك إسرائيل منذ بدء وقف إطلاق النار. وبحسبهم، فإن الأزمة تثبت أن الإدلاء بأيّ تصريحات إعلامية عن ظروف اعتقالهم، التي كان الفلسطينيون ينتظرون لحظة الإفراج عنها كل دقيقة، نظراً إلى وضعها الصحي الخاص، الذي تعاني منه بسبب إصابتها لحظة إطلاق النار على مركبتها وانفجارها بها وقت اعتقالها.

وشدّدت قوات الاحتلال من تأهّبها أمام منزل عائلة جعابيص قبل الإفراج عنها، حيث اقتحمته، وقامت بإخراج كل مَن فيه، على رغم أن الحاضرين كانوا من أقاربها. وقالت إسراء، في تصريحات صحافية عقب الإفراج عنها: «نخجل أن نفرح وفلسطين كلها جريحة»، مشيرةً إلى ما تعرّضت له الأسيرات من تنكيل واعتداء وضرب، وتحديداً الأسيرات الصغيرات في السن. وقالت، في لقاء مع «مركز معلومات وادي حلوة» المقدسي: «لَمّا عرفت عن الصفقة ما عرفت شو هو شعوري، صرت أبكي، إحنا بنفرح بخجل وبنكتم هذه الفرحة، وضع الأسرى بالسجون شديد القسوة... ووضع السجون سيّئ جدّاً. ممنوع نشوف المحامين... تمّت مصادرة أغراضنا وفُرضت علينا الغرامات... صودرت ملابسنا وأدوات المطبخ... ما بعرف الشعور اللي أنا فيه بس حاسة حالي بحلِم... بدي إرجع أتعرف على إبني معتصم من أول وجديد، لأني تركته طفل عمره 7 سنوات، واليوم هو 15 سنة، وتغيّر كليّاً عن العقلية اللي تركته فيها».

وبالإفراج عن إسراء جعابيص، وشروق دويات، وميسون الجبالي، تكون المقاومة قد نفّذت شروطها في الصفقة، وهي الإفراج عن الأسيرات الأعلى حكماً والأقدم في السجون، إذ تُعدّ الجبالي الأقدم، بينما تُعدّ دويات صاحبة الحكم الأعلى بـ16 عاماً. وقالت دويات بعد الإفراج عنها، إنها تعيش فرحاً كبيراً ممزوجاً بالألم، مشيرةً إلى أن السجون تحوّلت في الفترة الأخيرة إلى أمر لا يطاق في ظلّ انتهاكات الاحتلال وتنكيله عبر القمع والتجويع وتكديس الأسيرات، معربةً عن مخاوفها تجاه الأسيرات اللواتي بقين في السجن، مضيفةً: «شعور ممزوج بالألم والفرح، بس إحنا شعب بنحب الفرح، ومن الألم نصنع المعجزات والتحدّي والإصرار. إن شاء الله الحرية لكلّ الأسرى، ظلّيت قوية عشان أهلي وأمي وأبوي وخواتي... رسالتي للأسيرات كنّ قويات بباب السجن ما بسكر على حدا، وللأسرى بقول ظلّوا صامدين وثابتين، حرّيتكم قريبة إن شاء الله، حاسة حالي بحِلم».

ابراهيم الأمين

أيّ حلّ سياسي يوقف العدوان؟

الصحافيون في كيان العدو ليسوا في حالة جيدة. ليست هذه المرة الأولى التي يضطرّون فيها الى التغطية على جرائم حكوماتهم، لكنها قد تكون المرة الأولى التي يتحوّلون فيها جميعاً، طوعاً أو عنوة، إلى مجموعة من «الفنّاصين» الذين يتصرّفون ككثيرين من الحمقى عندنا. أولئك الذين يعتقدون أنهم يخدمون المقاومة ببهلوانيات لا تتوقف. والفارق يبقى فارقاً، كون صحافة العدو تميّزت طوال الوقت، بالقدرة على احترام القالب المهني الى حدود كبيرة. غير أن ما قامت به لا يكشف فقط عن حجم الرقابة المفروضة، بل عن انحياز أعمى يأخذ شكل تجنيد هؤلاء في صفوف الجيش. والضرر الأول أصاب علاقة وسائل الإعلام مع الجمهور الإسرائيلي الذي لجأ الى وسائل التواصل الاجتماعي للاطّلاع على التفاصيل من جهات أخرى، معادية أو حليفة.

من خارج الكيان، بات من الصعب الركون الى ما ينشر أو يذاع أو يبثّ، واعتباره عاكساً للصورة الحقيقية. إذ لم يحصل أيّ نقاش جدي حول قدرة جيش الاحتلال على سحق المقاومة في غزة، أو حتى ردع حزب الله عن المشاركة في

> **لم يعد إعلام العدوّ مصدراً جاذباً لأهل الكيان كما لخارجه... ومسلسل الهُدن رهن «عقلنة» العدوّ**

إسناد جبهة غزة، ولا حتى في إثارة الذعر في جبهات أخرى مثل العراق وسوريا واليمن. وصار بالإمكان تجاوز الكثير ممّا ينشر في وسائل الإعلام التقليدية، والعثور على عناصر مهمة على مواقع التواصل الاجتماعي، إضافة الى وسائل معرفية أخرى.

عملياً، صورة الموقف في إسرائيل لا يعكسها الإعلام هناك. وكلّ من له صلة بالاتصالات الخارجية الخاصة بالصراع، يصف العدو بالمتوتر والمجنون، وهو أمر بات يتجاوز حالة «الغضب» التي سادت إثر عملية طوفان الأقصى. وحتى حافزية الجيش العالية لشن عمليات إبادة، بقصد استعادة صورة الردع لدى جمهوره وأمام الأعداء، لا تستند الى عقل يعرف الى أين يريد الوصول. عملياً، حققت الهدنة «تنفيسة» لجانب من الاحتقان الناجم عن الحرب. صحيح أن العنوان متصل بجوانب إنسانية، لكن لا أحد يمكنه الاقتناع بأنّ هدنة تستهدف تحرير أسرى ومعتقلين وإدخال مساعدات تتطلّب هذا القدر من الاتصالات. وكان واضحاً أن إطالة أمر المفاوضات هدف من جانب أميركا الى منح العدو فرصة تحقيق إنجازات تفيد في تعديل الصفقة لمصلحته. ولما تبيّن أن الضغط الميداني لم ينجح، تمّ القبول بما عرضته المقاومة منذ بداية العملية البرية ضد القطاع.

عندما يجري الحديث الآن عن تمديد للهدنة، فإن من يقف خلف الفكرة ليس لديه عنوان للتمديد سوى إطلاق مزيد من الأسرى والمعتقلين وإدخال مزيد من المساعدات. وهي عملية تتطلّب أيضاً تنازل العدوّ والقبول بدفع أثمان أكبر ممّا يدفع في هذا الجزء من الصفقة. ورغم غياب المؤشرات العملانية على بحث سياسي قائم حول ما يمكن أن يقود الى وقف الحرب، فإن الغرق في تفاصيل الهدنة يعني البحث في الخيارات المطروحة أمام الجانبين:

من جهة المقاومة، فهي مستعدة جدّياً، وليس إعلامياً، لتنفيذ صفقة شاملة، تقود الى مبادلة كل ما هو موجود عندها، من أحياء أو أموات، مقابل إطلاق سراح جميع المعتقلين في سجون العدو، وتسليم جثث عشرات المقاومين الى ذويهم. لكن المقاومة لا تفكر في إنجاز خطوة بهذا الحجم، قبل وقف العدوان. ليس فقط لأن عملية كبيرة بهذا الحجم تحتاج الى وقت طويل وإلى موارد كبيرة، بل لأن ورقة الأسرى أساسية في يد المقاومة وستبقى كذلك الى حين توقف الحرب.

من جانب العدو، فهو يسعى إلى استعادة أسراه. وهو صار يتحدث عن الأمر كهدف مركزي يتقدّم على هدف سحق المقاومة. لكنه يعرف أنه سيواجه مشكلة كبرى إن رضخ لمطالب المقاومة. فهو ليس في وضع يتحمّل فيه إعلان هزيمته الكاملة أمام المقاومة في فلسطين. ولذلك، سيرفض طلبات المقاومة، وسيدخل في مساومات لطالما قام بها منذ قيام الكيان، وسيسعى إلى وضع سقف متدنٍّ للمقابل الذي يريد دفعه مقابل أسراه. لكنّ العدو يعرف أن المقاومة لن تقبل بهذا الأمر. وهو لمس في مفاوضات الهدنة، وخلال تنفيذها، أن المقاومة التي تريد وقفاً لإطلاق النار ومساعدة أبناء غزة ليست على استعداد للخضوع لشروطه، بل أظهرت له قبل يومين أنها مستعدة لوقف العملية برمّتها ما لم يلتزم ببنود الصفقة كافةً.

وعليه، فإن لعبة الشروط والسقوف ستدفع العدوّ، أقلّه، الى استئناف عدوانه على القطاع، سواء للضغط لإجبار المقاومة على التنازل في ملف الأسرى، أو لتحقيق مكاسب أكثر استراتيجية له. وفي هذه الحالة، سنعود الى المربع الأول عند بدء تنفيذ الهدنة، حيث لا قدرة لدى العدو على الحسم مسبقاً بقدرته على تحقيق إنجازات ضخمة في مواجهة المقاومة، وسيكون أمام تحدّيات من نوع جديد، وسيعود الى ارتكاب الفظائع، ما يفرض عليه أسئلة من جانب الرأي العام العالمي، وليس صحيحاً أنه يمكن تجاهل مثل هذا الأمر.

يبقى أن يكون لدى العدوّ خيار من نوع آخر، مثل القبول باستعادة بعض الأحياء من أسراه، وفق معادلة جديدة، تفرض عليه دفع أثمان مختلفة، لأن من يفترض أنهم لا يزالون في يد المقاومة، ذكوراً وإناثاً، ليسوا سوى عسكريين، بعضهم كان في الخدمة الفعلية وبعضهم الآخر من جنود الاحتياط. وهنا، بإمكان العدوّ العودة الى صيغة سبق له أن طرحها في بداية المفاوضات حول الهدنة، وقال فيها إنه يريد إطلاق من لم يكن في الخدمة وقت اعتقاله، وهي عملية يمكن الحصول على نتائج لها. لكنّ ثمنها كبير أيضاً.

أما الخيار الثالث، فهو المتعلق بالقتلى من أسرى العدو، ومثل هذه العملية تتطلب وقتاً طويلاً من وقف العمليات العسكرية، لأن المقاومة سبق أن أعلنت أن هناك أسرى قتلوا بسبب غارات العدو، وبالتالي المطلوب عملية طويلة ومعقّدة، فيها رفع للأنقاض وفحص للجثث التي ربما تحلّلت خلال الفترة الماضية.

على أن الهدنة، أو الهُدَن، ليست في حقيقة الأمر سوى مساحة زمنية لإخراج البحث الجدي الى العلن، وهو البحث الجاري للإجابة عن سؤال مركزي: أيّ حلّ سياسي يمكن التوصل إليه لوقف العدوان على القطاع؟

هذا الخيار قد يكون السلّم المناسب لإنزال الجميع عن الشجرة، لكن صناعة السلم لا يمكن أن تكون أميركية فقط، كما لا يمكن توقّعها كاملة من المقاومة، إنما هي عملية مشتركة. أساسها اقتناع الولايات المتحدة بأن أيام النار قد حان وقت وقفها، وفتح الباب أمام تسوية لن تعيش من دون ضمان مصالح المقاومة والشعب الفلسطيني.

طوفان الأقصى

قنوط في إسرائيل: كيف نواصل؟ كيف ننتصر؟

على رغم مرور نحو 50 يوماً على انطلاق الحرب على قطاع غزة، بعد عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول الفائت، لا يزال مستوى الحديث في السياسة أقلّ من مستوى الحديث في الحرب العسكرية. ويبدو واضحاً لجميع الأطراف، وخصوصاً الإسرائيليين، أن إنهاء الحرب، الآن، من دون تبلور صيغة سياسية واضحة، تحقّق المصالح الإسرائيلية، أو جزءاً منها، سيكون هزيمة وفشلاً مدوّيَين، لا تحتملهما دولة الاحتلال، بعد هزيمة السابع من تشرين الأول، المحقّقة. ولذلك، تعلو الأصوات في تل أبيب، وإن كانت

إنهاء الحرب من دون تبلور صيغة سياسية واضحة سيكون فشلاً مدوّياً لإسرائيل

بمستوى أقلّ ممّا هو في واشنطن والعواصم الإقليمية، وأبرزها الدوحة والقاهرة، حول ضرورة إيجاد المخرج السياسي من الحرب، وتحديد شكل اليوم التالي في قطاع غزة، سواء على المستوى الأمني أو ذلك السياسي.

وفي هذا السياق، كتب ألون بن دافيد في صحيفة «معاريف»، أن «الإنجاز العسكري الذي اشتُري حتى الآن بثمن أليم، سيكون عديم القيمة إذا لم يأتِ بعده فعل سياسي يصمّم واقعاً جديداً في غزة». وبحسب بن دافيد، فإن المستوى السياسي في الكيان، «بقي غافياً ويتصرّف بكسل»، حيث إن «مجلس الأمن القومي، الذي يُفترض به أن يخلق الخطوة السياسية التي تكمّل وتثبّت الإنجاز العسكري، لا يزال يبدو كجسم معدٍّ لتقديم خدمات غسيل وتنظيف لعائلة (رئيس الحكومة بنيامين) نتنياهو»، في إشارة إلى مصالح نتنياهو السياسية والشخصية. ويعتقد الكاتب الإسرائيلي أنه «إذا لم تعرف إسرائيل كيف ترسم آلية تدير غزة في اليوم التالي، وتجنّد القوات الدولية اللازمة لمثل هذه الآلية، فلن تتمكّن من إنجاز الهدف

تعلو الأصوات في تل ابيب حول ضرورة إيجاد المخرج السياسي من الحرب (أ ف ب)

دفع أميركي لتمديد الهدنة: إدارة بايدن تصحو لنفسها

ريم هاني

بعدما بدت واشنطن، في الأسابيع الأولى التي تلت عملية «طوفان الأقصى»، غارقة في ما هو أشبه بـ«عزلة دولية»، جراء إصرارها على موقفها الداعم بالكامل للعدوان الإسرائيلي على غزة، وما نجم عن ذلك من تشويه لسمعة المعسكر الغربي وإضرار بمصالحه حول العالم، يبدو أن تغيّراً ملموساً بدأ يطرأ على إستراتيجية الولايات المتحدة، خصوصاً في ظلّ ضغوط مسلّطة عليها من جهات عدّة، مقرونة بـ«عجز» إسرائيلي فاضح عن تحقيق أي أهداف عسكرية تُذكر. وهو عجزٌ انعكس، أخيراً، رضوخاً إسرائيلياً للمسار السياسي لاسترجاع عدد قليل من أسرى دولة الاحتلال، فيما يتزايد الضغط الشعبي الداخلي على الحكومة الإسرائيلية لإنهاء الحرب واسترجاع جميع الأسرى.

هذه العوامل وغيرها، جعلت الحديث عن إمكانية التوصّل إلى «وقف شامل لإطلاق النار» أكثر انتشاراً وإلحاحاً من أيّ وقت مضى، ولو أنه من غير المرجح أن يحصل قريباً، بعدما رفع رئيس وزراء الاحتلال، بنيامين نتنياهو، «سقف» أهدافه للحرب، جاعلاً مستقبله السياسي بأكمله رهن تحقيق هذه الأهداف البعيدة المنال. على أن تمسك نتنياهو بـ«طموحاته»، لم يحُل دون حديث مسؤولين إسرائيليين عن إمكانية البدء أقلّه بتمديد الهدنة المؤقتة الحالية، مقابل الإفراج عن عدد أكبر من الأسرى. وفي هذا السياق، نشرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، أخيراً، تقريراً للكاتب الأميركي ديفيد إغناتيوس، جاء فيه أنه طبقاً لمسؤول إسرائيلي كبير تحدّث معه، فإن «الفكرة الأساسية التي تقود اتفاق إطلاق سراح الرهائن، هي (المزيد من أجل المزيد)، وهي صيغة معروفة جيداً في مفاوضات الحدّ من التسلّح». ويتابع المصدر أنه إذا سلّمت «حماس» المزيد من الأسرى، فستكون إسرائيل على استعداد لتمديد مدة الهدنة، مشيراً إلى أنه «لا يوجد حدّ أقصى للمدة التي قد توقف فيها إسرائيل عملياتها في غزة، حيث تسعى تل أبيب في نهاية المطاف إلى الإفراج عن جميع الأسرى، بمن فيهم أفراد الجيش». ويتزامن ذلك الموقف مع إعلان الدوحة استكمالها لـ«العمل والمحادثات في اتجاه محاولة تمديد الهدنة، من خلال المسار السياسي»، فيما نقلت وسائل إعلام أميركية عن مصادر مطّلعة، أمس، قولها إنّ «المفاوضين يأملون تمديد الهدنة في غزة 4 أيام، مقابل إطلاق سراح 40 إلى 50 رهينة إضافية».

ومع كل يوم إضافي من العدوان على غزة، يزداد القلق في أوساط الإدارة الأميركية من الانقسام الداخلي المتفاقم، ولا سيما في أوساط حزب الرئيس الأميركي، جو بايدن، «الديموقراطي» - الذي يناقش عدد من أعضائه فرض «شروط» على أي مساعدات إسرائيلية مستقبلية ويضغطون في اتجاه وقف شامل لإطلاق النار -، والجمهور الأميركي بشكل عام، بشأن الخسائر المدنية في غزة. ويظهر مدى تأثير هذه الضغوطات في تسليط عدد من وسائل الإعلام الأميركية، هذا الأسبوع، الضوء على أنّ بايدن اعتمد «نهجاً أكثر صرامة تجاه إسرائيل، في السر والعلن، خلال الأسابيع الأخيرة»، منتقداً نتنياهو

مع كل يوم إضافي من العدوان على غزة، يزداد القلق في أوساط الإدارة الأميركية من الانقسام الداخلي المتفاقم

معظم الأميركيين، ولا سيما الشباب الذين تُعدّ أصواتهم حاسمة في عدد من الولايات المتأرجحة، وغير الراضين عن دعم بايدن لإسرائيل، يفضلون حصول وقف لإطلاق النار. وإلى جانب الضغوط الداخلية، والانتقادات الخارجية الحادة لسياسة واشنطن من دول الجنوب العالمي، و(شركائها الغرب» الأوروبيين، أوردت صحيفة «لوموند» الفرنسية، نقلاً عن مجموعة من الديبلوماسيين السابقين، أنه يجب بذل كل الجهود الممكنة لتحويل الهدنة الحالية في غزة إلى وقف شامل وحقيقي لإطلاق النار، ينتهي بالإفراج عن جميع الأسرى، نظراً إلى أنّ الضحايا الأوائل للحرب الحالية هم «المدنيون». وترى الصحيفة أنّ جعل الهدنة مستدامة هو هدف فوري وقابل للتطبيق، ويستجيب لمطلب «شريحة واسعة من الرأي العام الإسرائيلي»، رغم معارضة نتنياهو، لافتةً إلى أنه حتى الآن، لم تتم المطالبة بهذا الاقتراح بـ«القوة والصراحة اللازمَيْن»، رغم النداءات التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة والتي «ينبغي دعمها».

من جهتها، أوردت صحيفة «ذا غارديان» البريطانية تقريراً جاء فيه أن اتفاق تبادل الأسرى مع «حماس» يعكس تغيراً في نهج رئيس الوزراء الإسرائيلي، الذي كان قد اتخذ، بداية، موقفاً جذرياً منذ بدء «أسوأ أزمة أمنية في إسرائيل منذ 50 عاماً». وفي حين أنه من غير المرجح أنّ الاتفاق الأخير «يمثّل تراجعاً في حدة موقف نتنياهو»، الذي يتوقف مستقبله السياسي على تحقيق الهدف المتمثل في «القضاء على (حماس)»، إلا أنّ الضغوط تتزايد على الأخير وحكومته ووزير دفاعه المتشدد يوآف غالانت، من قبل المزيد من عائلات الأسرى، والتي نظّمت مسيرة ضخمة استمرت خمسة أيام إلى القدس الأسبوع الماضي، ووجهت اتهامات إلى الحكومة الإسرائيلية بأنها تتعامل مع مسألة الأسرى على أنّها «قضية ثانوية». والمسألة، بحسب المصدر نفسه، غير مقتصرة على الضغوط التي تمارسها العائلات، بل تمتدّ إلى «إدراك إسرائيلي متأخر» بأنّ لدى «جيش الدفاع الإسرائيلي والمؤسسة الأمنية» «واجباً تجاه المواطنين الإسرائيليين»، يتجاوز تدمير «حماس». وفي السياق، تحدثت صحيفة «هآرتس» العبرية عن «تغيير لدى الجانب الإسرائيلي»، نابع بشكل أساسي من إدراك غالانت ورئيس أركان الجيش، هرتسي هليفي، بأنه «من المستحيل التركيز فقط على الهجوم العسكري في شمال غزة». مشيرةً إلى أنه «على مؤسسة الدفاع، المسؤولة عن الفشل الذريع الذي سمح بحصول مذبحة 7 تشرين الأول، أن تبدأ بتصحيح خطئها». وهذا التصحيح لا يمكن أن يحصل «بغزو الأراضي وقتل الإرهابيين»، بل يجب أولاً وقبل كل شيء، محاولة إعادة «الأمهات والأطفال الرهائن إلى ديارهم». ويلفت كاتب المقال إلى أن «التوصّل إلى اتفاق ووقف إطلاق النار المصاحب له لا يعني أنّ الحرب قد انتهت، أو أن أزمة الرهائن قد تم حلّها. بل من الناحية النظرية، قد تستأنف الحرب بغضب متزايد، بعد أن يكون لدى الجانبين الوقت الكافي لإعادة تجميع صفوفهما»، مشيراً في المقابل، إلى أنّ الاتفاق سيشجّع الوسطاء، بخاصة الحكومة القطرية، والأطراف المهتمة، مثل الإدارة الأميركية، على العمل من أجل التوصل إلى وقف دائم للقتال»، في وقت أثبتت فيه «حماس» أنّها «نجت من الهجوم الإسرائيلي الأولي»، وأنها «لا تزال «تحتفظ بقوّتها»، وقدرتها على استكمال القتال.

ما تخشاه مصر هو محاولات نتنياهو استئناف الحرب لضمان بقائه في السلطة (أ ف ب)

مصر وقطر تلقيان بثقلهما لا مصلحة في استئناف الحرب

القاهرة - الأخبار

لم تتوقف الاتصالات بين مصر وقطر والولايات المتحدة حيال الوضع في قطاع غزة، فيما يَظهر أن تمديد الهدنة لم يَعُد هدفاً عربياً فحسب، بل وأميركياً أيضاً، وذلك في ضوء بروز تحفّظات داخل البيت الأبيض على استئناف العملية العسكرية الإسرائيلية في غزة، بدأت تنعكس على الموقف الأميركي الذي بات مهتمّاً باستمرار «الهدوء» لأطول فترة ممكنة. وجاء تأخير الإفراج عن الأسرى في اليومَين الماضيَين، ومماطلة تل أبيب في تنفيذ بنود الهدنة، ليُترجَما ضيقاً أميركياً من الموقف الإسرائيلي، وضغوطاً مارستها كل من القاهرة والدوحة لإقناع واشنطن بالتدخّل للضغط على تل أبيب، قبل أن تتلقّيا وعوداً بمزيد من التسهيلات لحلّ الأمور اللوجستية التي تعيق إدخال 200 شاحنة مساعدات يومياً، وفق ما يقتضيه الاتفاق.

والواقع أن الحديث عن إدخال مزيد من شاحنات المساعدات، والتفاوض لإدخال شحنات غاز إضافية لسكان القطاع، لم يَعُد فقط جزءاً من مفاوضات تمديد الهدنة، ولكن جزءاً أساسيّاً من الضغوط التي تسلّطها المنظمات الإغاثية، وهو ما يخدم التوجه المصري - القطري لتشكيل لوبي يضغط على إسرائيل للاستجابة لذلك المطلب. وفي هذا الإطار، عبرت وزيرة التعاون الدولي المصرية، رانيا المشاط، يوم أمس، وللمرّة الأولى، إلى الجانب الفلسطيني من معبر رفح، في خطوة رمزية يُحتمل أن تفتح على زيارات يجري الترتيب لها لمسؤولين دوليين إلى قطاع غزة، لمعاينة حجم الدمار الهائل الذي خلّفه العدوان الإسرائيلي، فضلاً عن إبراز المعاناة الإنسانية لسكان القطاع. وتخلّل التحركات المصرية التي تضمّنت أيضاً إيفاد وزير الخارجية، سامح شكري، للمشاركة في اجتماعات مجلس الأمن حول غزة على المستوى الوزاري، تأكيد لكون إطالة أمد الهدنة هو السبيل الوحيد لبدء مرحلة جديدة من التفاوض السياسي، وسط استمرار الضغط على تل أبيب لإجبارها على التمديد.

تخشى مصر محاولات بنيامين نتنياهو استئناف الحرب من أجل ضمان بقائه في السلطة

وبالعودة إلى الاتصالات المباشرة التي جرت بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، وأمير قطر تميم بن حمد، والرئيس الأميركي جو بايدن، خلال اليومَين الماضيَين، فإن الاتفاق في شأن تمديد الهدنة، والبدء بمسار سياسي، مع ضمان حفاظ فصائل المقاومة الفلسطينية على أرواح الأسرى الإسرائيليين، كل ذلك يصبّ في إطار التحرّكات المصرية - القطرية لإنهاء المأساة الحالية. ووفق مصادر مصرية تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن «قرار استئناف العملية العسكرية الإسرائيلية، الذي يميل إليه مجلس الحرب حتى بعد تمديد الهدنة، سيكون أمراً صعباً للغاية حدوثه، لكن إذا حدث ستكون نتائجه كارثية على الأرض، مع عمليات تدمير واسعة ستطاول شمال قطاع غزة». وأضافت المصادر أن التقارير الاستخبارية تشير إلى أن «عملية تجريف واسعة ستطاول المنطقة الحدودية في القطاع»، حيث «ستعمل إسرائيل على التدمير الكامل للمنطقة بما يجعل أهلها غير قادرين على العيش فيها»، وهو أمر ترفضه مصر بشكل قاطع لخطورته على الأمن القومي المصري.

ولعلّ ما تخشاه مصر في الوقت الحالي، محاولات رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، استئناف الحرب من أجل ضمان بقائه في السلطة، وهو الرهان الوحيد المتبقّي أمام الرجل للاستمرار في الحكم. لكنها، في الوقت ذاته، تتابع مواقف الداخل الإسرائيلي، وقدرته على الضغط لإحداث تغيير حقيقي في سياسات الحكومة الحالية. وبحسب المصادر المصرية، فإن الطريق أمام تمديد الهدنة أصبح مفتوحاً بشكل كامل، خاصة في ظلّ المرونة التي تبديها فصائل المقاومة، وانخراطها في تنسيق مكثّف مع مصر وقطر.

وفي الموازاة، فإن تسهيل العمل في معبر رفح، والذي سمح باستقبال 353 مصاباً برفقة 292 من ذويهم، وعبور أكثر من 10 آلاف شخص منذ بداية الحرب، لم يجعله مفتوحاً بعد أمام الفلسطينيين الذين لديهم وجهة ثالثة للسفر خارج مصر، إذ يركّز المعبر على خروج مزدوجي الجنسية، فيما يخضع خروج الفلسطينيين لتنسيق مصري - إسرائيلي.

طوفان الأقصى

الغزّيون على أنقاض منازلهم «والله ما بنطلع»

غزة - **يوسف فارس**

يَمنح وقف إطلاق النار مساحةً لاكتشاف حجم البشاعة، في مدينة الشيخ زايد، شمال مستشفى «الإندونيسي». هنا، دمار على مدى البصر. أينما وَلّيت وجهك، لا تجد سوى الأبراج المدمّرة، جزئيّاً أو كليّاً. المدينة التي تحوي أكثر من 65 برجاً سكنيّاً، يتكوّن كلّ برج منها من خمس طبقات، كلّ طبقة تتألّف من ثلاث شقق سكنية، أضحت مدينة أشباح، حيث لم يكتفِ الطيران الحربي وسلاح المدفعية بتدمير المنازل، بل طاول قصفهما كل البنى التحتية: شبكات الصرف الصحي، الكهرباء، المياه العذبة، مدرسة «خليفة بن زايد»، ومسجد المدينة الذي كان أيقونة شمال غزة الأجمل. وعلى خطّ موازٍ شمالاً، حيث مدينة العودة السكنية التي تتكوّن من 14 برجاً، يحوي كلّ واحد منها أكثر من 30 وحدة سكنية، هُدمت هذه هي الأخرى تماماً. وإلى الشمال أيضاً، مُحيت عن بكرة أبيها مدينة الندى السكنية، التي تتكوّن من أكثر من 50 عمارة، تحوي أكثر من 400 وحدة سكنية.

كل شيء، مهما قلّ ثمنه، مفيد جدّاً، حينما تكشف المجاعة عن أنيابها (أ ف ب)

عن حكيم في الشجاعية: «إسرائيل انتهت يا ولدي»

غزة - **يوسف فارس**

يمكنني أن أزعم أنّني الصحافي الوحيد الذي دخل حي الشجاعية شرق مدينة غزة. تشير حفاوة استقبال الأهالي إلى ذلك. تزاحم المئات منهم لتصوير منازلهم المدمّرة، ولتقديم المياه والقهوة. أعرف هذا الحي كما أعرف أبناء أسرتي، إذ عملت فيه معلّماً لمدّة أربع سنوات. في أوقات، يشتكي أهله من إهمال وزارة الحكم المحلي والبلديات. هو واحد من الأحياء الطرفية المجاورة للسياج الفاصل، والذي في كلّ الحروب السابقة، كما في الحالية، دفع فاتورة مربعة من الدماء. وعلى أعتابه في حرب عام 2014، تعرّضت القوات البرية الإسرائيلية لمقتلة عظيمة، وفيه أُصيب مسؤول وحدة «غولاني» السابق، غسان عليان، وإلى الشمال منه قليلاً، أُسر الجندي الإسرائيلي شاؤول أرون. ولهذا، ارتكبت المدفعية وسلاح الطيران الإسرائيلي في تلك الحرب مجزرة كبرى فيه، قضى فيها أكثر من 200 شهيد في لحظة واحدة.

الأطفال الذين علّمتهم في عام 2015، أضحوا رجالاً. قابلت كثيراً منهم. أحفظ قسمات وجوههم وتغيّب الأسماء عن الذاكرة. يخبرني هؤلاء عن أحمد فرحات، وهو أحد الطلاب النجباء، والذي أنهى دراسة الطب، وارتقى برفقة أفراد أسرته جميعاً، عبر نار شارع بغداد، إحدى الطرق الرئيسية في الحي، وعلى امتداده نفّذت الطائرات الحربية حزاماً نارياً تسبّب في حفر عميقة، انهارت على إثرها المنازل على طرفي الطريق. المشي فوق الركام مرهق، ولكن المهمّة تستحقّ. يقود شارع بغداد إلى سوق الخضار والبسطات. أخبرنا الأهالي بأن الطائرات الحربية ارتكبت أكثر من 10 مجازر هناك. عبرنا في ما يشبه أجواءً من الاحتفاء إلى حيّ الطوابين، حيث أكثر من 50 منزلاً دُمّرت على رؤوس سكانها. المصيبة هنا، أنّ العائلات التي استشهدت، لم يبقَ منها أحد ليتولّى مهمّة انتشال الشهداء.

«150 شهيداً لا يزالون تحت الركام»، قال الشاب العشريني قاسم، الذي يتولّى طوعياً، برفقة 5 من أصدقائه، المهمّة اليومية المتمثلة في تكسير أسقف الإسمنت، لانتشال الشهداء: «في 7 تشرين الثاني الجاري، قُصف المربع الذي نحن فيه، لم تصلنا أيّ سيارات إسعاف، ولا دفاع مدني. طوال أيام، كنّا نسمع صوت الأحياء، ونحاول عبثاً الوصول إليهم. نعمل من 18 يوماً، ولم نستطع الوصول إلّا إلى 14 شهيداً، استخرجناهم، ثم أدركنا أنّنا لن نستطيع الوصول بهم إلى المستشفى، أعدناهم مجدّداً تحت الركام. في كل مكان ترى فيه أغصان الأس، أسفله جثامين لشهداء».

شققنا طريقنا مجدداً من بين الركام إلى منطقة الجديدة، حيث تتكرّر مشاهد التدمير المنهج التي كنّا قد شاهدناها في مناطق الشيخ زايد والعودة والندى في أقصى شمال القطاع. يوسف، هو أحد طلابي الذي تولّى مهمّة الإرشاد في هذا الحيّ، حيث تحوّلت مئات البيوت إلى مقابر أيضاً. يسمي الولد الشقي الذي أضحى مهندس حاسوب، أسماء العائلات المبادة: «سكر، حسونة، البطنيجي، فرحات، أبو عمر، سعد، أبو العطا، جندية»، كل تلك العائلات دُفنت أسفل منازلها. لا شيء يعبّر عن الحياة. رائحة الجثامين المتحلّلة تزكم الأنوف. فوق ركام أحد البيوت، برز عجوز رافعاً شارة النصر، ذهبنا إليه مسرعين، اسمه أبو مهدي، يأتي يومياً من الصباح الباكر ويجلس فوق طبقات المنزل، يقضي ساعات النهار قريباً من أولاده الستة وأحفاده الـ17 المدفونين تحت الركام: «في رأيك انتصرنا يا حاج؟»، سألته، فأجاب: «قتلونا في زمن لمبة الكاز، في زمن التلفزيون الأسمر والأبيض، قتلونا في الأتش دي، قتلونا في زمن الفايسبوك، وما زلنا نقاومهم، ما دمنا أحياء وصامدين، فنحن منتصرين».

أبو مهدي، هو طبيب متقاعد، عمل لـ35 في مستشفيات القطاع، ثم افتتح بعد انتهاء مدة وظيفته الحكومية، عيادة يعالج فيها أهالي الحيّ بالمجّان. كان يمكن أن يلاقي مصير أولاده وأحفاده نفسه، لولا أنه أصرّ ألّا يترك صلاة الفجر في المسجد في ذلك اليوم. ذهب إلى مسجد الشهداء، وكانت تلك الدقائق، هي الحدّ الفاصل مع الموت. يتابع حديثه إلى «الأخبار»: «لا وقت للبكاء يا ابني، إحنا ناس مؤمنين بأنو الأجل هو حارس العمر، انتهى أجل عائلتي فرحلت، وقدري أن أعيش ما تبقى من عمري على ذكراهم، لكنني محظوظ أيضاً، لقد مَنّ الله عليّ بأن أعيش في زمن إساءة وجه إسرائيل، أولادنا أذلّوهم في 7 أكتوبر، هذا الجنون والشراهة في القتل هو سلوك الضبع الذبيح... إسرائيل انتهت يا ولدي... الحياة لكم ولأبنائكم».

«لقد منّ الله عليّ في أن أعيش في زمن إساءة وجه إسرائيل، أولادنا أذلّوهم في 7 أكتوبر»

جنين لا تعرف الهدنة: موعد يومي مع الاشتباك

رام الله - **أحمد العبد**

لا تَعرف مدينة جنين ومخيّمها هدنة أو وقفَ إطلاق نار؛ فهي تعيش حالة تأهُّب دائمة، في ظلّ معركة مفتوحة تخوضها منذ أكثر من عامَين. وعلى رغم الخسائر البشرية والمادية التي تلحق بها مع كلّ اجتياح، إلا أن المدينة تخرج أقوى ممّا كانت عليه في كلّ مرة، لتقول: «المجد للمقاومة»، وهو ما حصل في أعقاب المعركة الجديدة التي خاضها المقاومون في المخيم، منذ مساء السبت حتى صباح الأحد، بكل ما أوتوا من بأس وشراسة وإمكانات، والتي ارتقى فيها 5 شهداء وأصيب 14 شخصاً، من بينهم ثلاث نساء، وثلاث إصابات خطيرة، جرّاء قصف منزل في حارة الدمج. وفي وقت لاحق، عمّ الإضراب الشامل جنين ومخيمها، حداداً على الشهداء الذين شُيّعوا بمشاركة آلاف الفلسطينيين، وسط هتاف متجدّد بتأييد المقاومة.

وفي أحد منازل المخيم، استهدفت طائرات الاستطلاع الإسرائيلية، القيادي في «كتيبة جنين»، أسعد علي الدمج (32 عاماً)، كما استشهد كلّ من: عمار أبو الوفا (21 عاماً)، أحمد أبو الهيجا (20 عاماً)، محمد فريحات (27 عاماً) والطفل محمود أبو الهيجا (17 عاماً). ووجّه والد الشهيد الدمج رسالة عبر وسائل الإعلام، مؤكداً أن ابنه هو «واحد من الشهداء الذين قدّموا أنفسهم على مذبح الحرية حتى تحرير فلسطين»، وأن «فلسطين عروس مهرها الدماء». لافتاً إلى أن «هذه المعركة قد لا تكون الأخيرة، لكنها إحدى الجولات مع الاحتلال الصهيوني الذي أثبتت كل التجارب معه أن الكفاح المسلّح هو الطريقة الوحيدة للتعامل معه». وأضاف: «رسالتي إلى الاحتلال: مهما استشهد من أبنائنا، ومهما قتلتم، سنواصل هذا الطريق، ولو استمرّ الاحتلال 75 عاماً أخرى، فإنّنا سنحرّر فلسطين مهما طال الزمن».

وأسعد الدمج هو أحد القادة المؤسّسين لـ«كتيبة جنين»، اعتقلته قوات الاحتلال في عام 2011، وأمضى في سجون العدو 5 سنوات ونصف سنة. وبعد الإفراج عنه، تزوج، ورزق بطفل يبلغ من العمر حالياً 4 سنوات. وعلى رغم أن زوجته حاملٌ بطفلهما الثاني، فضلاً عن أنه كان قد أصيب برصاصة في عنقه في شهر كانون الثاني الماضي، وأصيب أيضاً خلال قصف الاحتلال قبل شهرين مسجد «الأنصار» في مخيم جنين، لكن ذلك لم يجعله يحيد عن نهج المقاومة. أمّا أبو الهيجا، فاستشهد بينما كان نائماً في سريره داخل منزله، جراء إطلاق الاحتلال الرصاص الحي على منازل المواطنين، ما أدى إلى إصابته برصاصتَين اخترقتا شباك غرفته واستقرّتا في بطنه. وفي وقت لاحق، اقتحمت قوات الاحتلال بيته، وقامت باحتجازه، مانعةً نقله بالإسعاف لأكثر من ساعة وربع ساعة، بحسب شهادة والده، ليرتقي شهيداً لاحقاً وهو في مركبة الإسعاف في طريقه إلى المستشفى.

وأتى الاقتحام الواسع لمدينة جنين ومخيمها، مساء السبت، فيما كانت أنظار الفلسطينيين متجهة صوب إطلاق سراح الأسيرات والأطفال من سجون الاحتلال بموجب صفقة التبادل. واقتحمت قوات كبيرة من الجيش الإسرائيلي، ترافقها جرافات عسكرية، المدينة والمخيم، وحاصرتهما من جميع الجهات، فيما حلّقت الطائرات المسيّرة بكثافة في السماء، وانتشرت أيضاً فرق القناصة على سطوح المباني المطلّة على الشارع». بعد دقائق من الترحيب، سمعنا صوت الزوجة من خلف الجدار المدمّر، ثم عاد أبو أحمد ليقول: «أم أحمد بدها تشرب الشاي معنا بتستأذن، فيه مجال؟ (...) أهلها كلهم استشهدوا وبدها تستفسر عن مصير سكان العيون». دخلت ومعها إبريق مذهّب، وإلى جانبه ثلاثة أكواب منتقاة ومتناسبة تماماً مع الإبريق. ثمّة عناية هائلة بالتفاصيل رغم الأهوال.

تذبح الحرب كثيراً من الحواجز الاجتماعية، الرجال إخوان لكل النساء: «هل ستعود الحرب؟»، سألت السيدة التي تعمل معلّمة في مدرسة حكومية. هذا السؤال يتكرّر 1000 مرّة في الدقيقة... ولا إجابة قاطعة.

إلى عزبة بيت حانون، شرق أبراج العودة، ساقتنا أقدامنا المنهكة. كلّما شاهدنا أحداً، كرّر العبارة: «شو بدّك تصوّر لتصوّر، كلّ البلد مدمّرة». ليس ثمّة ما هو جديد في هذا الحي. التدمير نسخة كربونية، والناس، كلّ الناس، يمارسون السلوك ذاته. أنابيب غاز، أغطية وملابس مصبوغة بالغبار، يحملها الرجال والنساء والصبية. غاب قرص الشمس، وبدأت رحلة العودة، مشياً على الأقدام أيضاً. كُحل الليل لا يخرقه سوى مشاهد بعض الأسر التي تحلّقت وسط البرد القارس حول موقد النار. لا يكفّ الأهالي عن دعوة كلّ من يمرّ لاحتساء فنجان قهوة أو كوب من الشاي. فوق واحد من المنازل المهدومة، التقينا معتصم، وهو طفل في الصف السابع الأساسي، يجالس خمسة من أصدقائه: «شو بتعمل يا معتصم؟». أجاب من دون تردّد: «فوق ركام البيت، حتى أشعر إنو لسا في إلنا دار». «ما رأيك أن نسافر إلى هولندا سوياً؟»، سألته، فأجاب من دون تردّد: «والله ما بنطلع من هان إلا على الجنة». ثم حضرت أسطر محمود درويش في ذهني سريعاً: «يا نوح لا ترحل بنا... إنّ الممات هنا سلامة، إنّا جذور لا تعيش بغير أرضٍ... ولتكن أرضي قيامة».

هل ستعود الحرب؟ هذا السؤال يتكرّر 1000 مرّة في الدقيقة ولا إجابة قاطعة

شيّع آلاف الفلسطينيين الشهداء، وسط هتاف متجدد بتأييد المقاومة (أ ف ب)

طوفان الأقصى

هجمات «مجهولة» في خليج عدن صنعاء مستمرّة في إقلاق العدو

صنعاء ـ **رشيد الحداد**

بعدما شدّدت صنعاء إجراءاتها ضدّ حركة السفن الإسرائيلية في البحَرين: الأحمر والعربي، خلال الأيام الماضية، في ظلّ تعرّض مزيد من السفن للضرب والاحتجاز والتوقيف، سعت واشنطن إلى توريط القوات المسلحة اليمنية في احتجاز سفينة نفط إسرائيلية في خليج عدن، على رغم أن هذا الأخير لا يقع تحت سيطرتها. فبعد ساعات من اعتراض سفينة إسرائيلية في البحر العربي وإجبارها على التوقف كونها إسرائيلية، وقصف سفينة أخرى في المحيط الهندي، ما

> **عمليّات قوات صنعاء ضد السفن الإسرائيلية رسمية، وتقوم بها قوات ترتدي الزيّ العسكري اليمني**

أدى إلى اشتعال النيران فيها، وهما هجومان لم تتبنّاهما القوات المسلّحة اليمنية رسمياً، أعلنت وزارة الدفاع الأميركية، مساء أمس، تعرض سفينة إسرائيلية لهجوم من قبل مسلحين مجهولين في خليج عدن. ونقلت وكالة «رويترز» عن مسؤول في الوزارة قوله إنّ من المعتقد بأن مسلحين مجهولين احتجزوا ناقلة النفط «سنترال بارك» في خليج عدن. وأضاف المسؤول أن «القوات الأميركية وقوات التحالف موجودة في منطقة مجاورة، ونحن نراقب الوضع عن كثب».

واعترفت تل أبيب، كذلك، بتعرّض سفينة مملوكة لرجل الأعمال الإسرائيلي، إيال عوفر، للاختطاف، وزعمت أن صنعاء وراء السيطرة عليها في خليج عدن، متجاهلة أن 60% من السواحل اليمنية وخاصة السواحل الشرقية، تخضع لسيطرة قوات أميركية وبريطانية وسعودية. وأوضح الخبير العسكري المقرّب من وزارة الدفاع في صنعاء، مجيب شمسان، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «عمليات قوات صنعاء ضد السفن الإسرائيلية رسمية، وتقوم بها قوات ترتدي الزيّ العسكري اليمني»، معتبراً أن «الحديث عن السيطرة على سفينة نفط إسرائيلية من قبل مسلحين مدنيين وفي منطقة خارج سيطرة صنعاء، سيناريو مكشوف يُراد منه إثارة الرأي العام العالمي ضد صنعاء وخلط الأوراق»، لافتاً إلى أن «تلك المناطق تحت سيطرة الحكومة الموالية للتحالف والقوات الموجودة في المياه الإقليمية والدولية من بريطانية وأميركية». ورأى شمسان أن من المحتمل أن تكون «عملية السيطرة على السفينة سنترال بارك عملية أميركية - بريطانية - إسرائيلية»، مؤكداً أنها «لن تثني صنعاء عن مواصلة إجراءاتها ضد كل السفن الإسرائيلية والمتعاونة مع العدو».

استهداف السفن الإسرائيلية مستمر حتى وقف العدوان على غزة كليا (أ ف ب)

وأول من أمس، تعرّضت سفينة تجارية مملوكة لرجل أعمال إسرائيلي كانت ترفع علم مالطا وتشغّلها شركة فرنسية، لهجوم في المحيط الهندي بطائرة مسيّرة. ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن مسؤول عسكري أميركي القول «إننا على علم بالتقارير بأن مسيّرة من طراز شاهد 136 (إيرانية الصنع) أصابت سفينة في المحيط الهندي»، وأن «السفينة تعرّضت لأضرار طفيفة ولم تسجّل إصابات على متنها». وقد أتى ذلك بينما أعلن نائب وزير الخارجية في حكومو صنعاء، حسين العزي، «استمرار استهداف قوات بلاده السفن الإسرائيلية حتى وقف العدوان على قطاع غزة بشكل كلي». وجدّد، في منشور على منصة «إكس»، تأكيده «حرص صنعاء على سلامة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب، واحترام مصالح العالم»، مشيراً إلى أن «الملاحة في البحر الأحمر ستبقى آمنة للجميع، باستثناء سفن الكيان الإسرائيلي». والظاهر أن رسالة التطمين تلك، تأتي ردّاً على محاولة واشنطن شيطنة إجراءات صنعاء، بعد نجاح عملياتها في وقف حركة الملاحة الإسرائيلية في البحر الأحمر، حيث اعترف مندوب إسرائيل السابق في الأمم المتحدة، دوري غولد، بتعرّض دولته لأكبر انتكاسة اقتصادية في تاريخها على يد القوات المسلحة اليمنية، معترفاً، في مقال نشرته صحيفة «جيروزاليم بوست» تحت عنوان «الحوثيون يمثّلون عدوّاً جديداً لإسرائيل يجب مواجهته»، بنجاح القوات اليمنية في قطع العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل ومختلف دول العالم، واصفاً احتجاز السفينة الإسرائيلية «غالاكسي ليدر» بأنه «استعراض غير مسبوق». وكانت قوات صنعاء قد أضافت 56 سفينة حاويات إسرائيلية تابعة لشركة «زيم» لوائحها، إلى بنك أهدافها، وسفناً أخرى تابعة لشركات نقل بحري إسرائيلية. وكتب المتحدث الرسمي لقوات صنعاء، العميد يحيى سريع، في منشور على «إكس»، أحرف «ZIM»، وهو الاسم المتداول لشركة «زيم المتكاملة» التي تعدّ واحدة من كبريات شركات الشحن في العالم، ومقرّها في ميناء حيفا.

من جهتها، أكدت مصادر مطّلعة في العاصمة اليمنية، في حديث إلى «الأخبار»، أن «قوات صنعاء بدها طويلة، وأن كل المؤشرات تفيد بأنها عازمة على وقف الحركة الملاحية في الموانئ الإسرائيلية»، مرجّحة تعرض سفن إسرائيلية أو عاملة لحساب شركات تابعة لإسرائيل للتوقيف خلال الأيام القادمة.

وفي ما يتعلّق بالقصف اليمني لأهداف إسرائيلية في فلسطين المحتلة، اعترف التلفزيون الإسرائيلي بتعرّض مدينة أمّ الرشراش (إيلات) لهجوم واسع مصدره صنعاء. وقالت قناة «إسرائيل 24» إن «القوات المسلحة اليمنية كانت قد هدّدت إسرائيل بعدم الالتزام بالهدنة والاستمرار في إطلاق الرشقات الصاروخية إلى إيلات والعمق الإسرائيلي حتى توقّف الحرب كلياً»، مشيرةً إلى أن «عدة انفجارات وقعت في المدينة ناجمة عن هجمات بالصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة». كذلك، اهتمّت القنوات العبرية بحديث العميد سريع عن شركة «زيم»، وفسّرت ما قاله بأن قوات بلاده تعتزم الاستيلاء على سفينة إسرائيلية ثانية. وكانت «القناة 13» الإسرائيلية قد ذكرت أن جيش الاحتلال اعترض صاروخاً باليستياً بواسطة منظومة «حيتس»، بالإضافة إلى طائرتين من دون طيار انتحاريتين بواسطة منظومة «يهلوم» في منطقة إيلات، إلا أن موقع «إسرائيل هيوم» قال إن «هذه الهجمات المتكرّرة تشكّل مصدر إزعاج مستمرّ، وسجّلت بالفعل أضراراً كبيرة ولم يتمّ اعتراض الهجوم»، فيما لم تتبنّ صنعاء تلك العمليّة رسمياً.

وقف مؤقّت للهجمات العراقية المقاومة للاحتلال: معركتنا مفتوحة

بغداد ـ **فقار قاضل**

تضغط فصائل المقاومة العراقية على الحكومة لتنفيذ قرار خروج القوات الأجنبية ومنها الولايات المتحدة من البلاد، وذلك على خلفية استهدافها مقاتلي «الحشد الشعبي»، معلنةً أن لا «هدنة» مع القوات الأميركية، وإنما تعليق

> **الفصائل تطالب بتحميل الولايات المتحدة مسؤولية خرق السيادة وسفك الدماء**

للهجمات على القواعد العسكرية الأميركية المتمركزة في سوريا والعراق، بشكل مؤقّت. لكنّ اللافت أن تلك الفصائل بدأت تتحدّث عن عودة عمليات المقاومة حتى طرد الاحتلال. ومنذ بداية «الهدنة» بين حركة «حماس» ودولة الاحتلال، يوم الجمعة الماضي، توقّفت الهجمات الصاروخية على القواعد الأميركية في سوريا والعراق التي كانت تتبنّاها «المقاومة الإسلامية في العراق» بشكل يومي منذ بداية حرب إسرائيل على قطاع غزة. واعلنت بعض الفصائل، ومن بينها «كتائب حزب الله»، خفض وتيرة تصعيد العمليات على القواعد، إلى حين انتهاء مدة الهدنة، فيما أكّد الأمين العام للكتائب، أبو حسين الحميداوي، في تصريح صحافي، أن المواجهات مع القوات المحتلة لن تتوقف إلا بتحرير العراق من الاحتلال.

وكانت القوات الأميركية استهدفت بضربتين، يومي الثلاثاء والأربعاء الماضيين، مقرّات تابعة لـ«الحشد الشعبي» في غرب بغداد وجنوبها، ما أسفر عن سقوط 8 شهداء على الأقل وجرحى. وفي السياق، يؤكد المتحدث باسم «كتائب سيد الشهداء»، كاظم الفرطوسي، لـ«الأخبار»، أن «فصائل المقاومة ليست لديها هدنة مع أميركا، خاصة بعد سقوط الشهداء في جرف النصر (الصخر) قبل أيام». ويوضح أنه «لا يمكن أن تكون هناك هدنة من دون تحميل الولايات المتحدة مسؤولية خرق السيادة ودماء الشهداء الذين سقطوا. وإلى الآن لم نسمع أو ننسّق بيننا كمقاومة بشأن هدنة، وما يشاع عنها من حديث في الإعلام، غير صحيح».

ويرى الفرطوسي أن «الأوضاع في غزة تختلف عن العراق، فهناك الوضع الإنساني كارثي ويستوجب قبول الهدنة من قبل حماس»، مضيفاً أن «اعتداءات أميركا على السيادة والحشد الشعبي لن تمر بسهولة (...) وحتى قضية القبول بهدنة من دون إجراء تتحمّل الولايات المتحدة مسؤوليته، مستبعد تماماً».

وقف ضربات المقاومة العراقية على القواعد الأميركية مرتبط بمبدأ وحدة الساحات (أ ف ب)

من جهته، يعتقد القيادي في «حركة النجباء»، فراس ياسر، أنه «منذ انطلاق العمليات ضدّ المصالح الأميركية في سوريا والعراق بعد عملية طوفان الأقصى، أخذت المقاومة الإسلامية مبدأ الظهير والمساند للمقاومة الفلسطينية، وكانت ضرباتنا فاعلة ومؤثّرة، ما أظهر أن دور المقاومة كان كبيراً في إرغام الكيان والولايات المتحدة على الاستجابة لهذه الهدنة». ويؤكد ياسر، لـ«الأخبار»، أن «وقف ضربات المقاومة على القواعد الأميركية، مرتبط بمبدأ وحدة الساحات. فقد كان الشرط الأساسي لانطلاق عمليات فصائل المقاومة هو أن تمدّد عمليات طوفان الأقصى داخل فلسطين وتمدّد الاعتداء على الساحة الفلسطينية سوف يواجَهان بتمدّد استهداف المصالح الأميركية». ويلفت إلى أن «هناك التزاماً مبدئياً بسحب هذه الهدنة على كل الساحات. لكن في ما يخص الساحة العراقية، نحن لدينا مشكلة مع الوجود الأميركي، ما يعني أنه ليس بالضرورة أن تلتزم المقاومة العراقية بذلك، نتيجة اعتداء الولايات المتحدة على السيادة، ولا سيما بعد الاستهداف الأخير لقوات الحشد الشعبي في منطقة جرف النصر».

وفي الإطار نفسه، يشير الخبير العسكري، عباس الزيدي، إلى أن «تصعيد المقاومة العراقية ضد الأميركيين يقرّره الميدان، ما يعني أنه إذا انتهت الهدنة وعاد القتال، فسيرجع نشاط المقاومة وعملها من ناحية الضغط والإسناد وفق إستراتيجية وحدة الساحات». ويوضح الزيدي، في حديث إلى «الأخبار»، أن «المقاومة العراقية وضعها مختلف عن كل المقاومات، وذلك بسبب وجود احتلال أميركي. فلذا، لا أعتقد أن هجمات المقاومة ستتوقّف طالما القوات الأميركية موجودة».

ويتابع أن «مقارعة الاحتلال لا تحتاج إلى ظرف أو مناسبة، فهذا الشيء مستمر عند المقاومة، لكن توقف الضربات في الوقت الحالي جاء ربما لمراعاة ظروف غزة فقط». وأما العميد المتقاعد، عدنان الكناني، فيرى أن «هناك هدنة متفقاً عليها بشكل غير مباشر، وهدفها إيقاف هجمات الفصائل العراقية على القواعد الأميركية. وفي المقابل، لن تقوم اميركا بقصف معسكرات قوات الحشد». ويضيف أن «الفصائل لن تتوقف عن مهاجمة القواعد الأميركية، إذا بقيت الحرب في غزة، لأنها تعتقد أن الولايات المتحدة هي داعمة ومساندة لإسرائيل، فيتوجّب عليها مواجهتها نصرةً لغزة».

مقالة

إسرائيل ومعادلة «القبر أو النصر»: نهاية الحروب الحدودية

عباس بوصفوان

من المفارقات العجيبة، خوض إسرائيل حرب غزة تحت شعار «وجود لا حدود»، فيما يبدو خطاب المقاومة الفلسطينية ميّالاً إلى وصفها بحرب «تحرير لا تحرير». وتستخدم هذه المقالة تلك المصطلحات بعيداً عمّا علق بها من مواقف سياسية.

أولاً: 1937 - 1948: إسرائيل وعقيدة حروب الوجود

ليس صحيحاً القول إن حرب غزة 2023، هي المعركة الأولى التي ترفع فيها إسرائيل شعار «المعركة الوجودية». فقد خاض كيان الاحتلال حروبه ضد العرب في أعوام: 1948، 1956، 1967 و1973 تحت شعار جذري: «إما نحن أو هم»؛ إما طرد الفلسطينيين من أراضيهم وإما لا مكان لليهود في حيفا ويافا واللدّ؛ إما إيقاف طموحات جمال عبد الناصر، الوحدوية والاستقلالية، وإما سترمينا دول الطوق، المدعومة بالبترول، بقيادته، في البحر، في حال تحقّقت وحدة، من نوع ما، للعرب.

ثانياً: 1982 - 2022: حروب الحدود الاستباقية

يمكن تسمية الحروب خلال تلك الفترة، بمعارك «الحدود». فلم يرفع الإسرائيليون فيها مقولات الوجود: «نكون أو لا نكون». تمثّلت غايات الحروب الاستباقية، التي لم تتوقف طوال هذه الحقبة، في تثبيت أركان الدولة العبرية على كامل التراب الفلسطيني، أو ما أمكن منه، وتوسيع حدود الكيان «الوقائية» (شرائط أمنية)، وإخماد المقاومة، أو «قصّ عشبها»، وصولاً إلى فرض الاحتلال نفسه دولة كبرى في الشرق الأوسط.

ثالثاً: العرب... من خطاب الوجود إلى التسووي إلى التطبيعي

خاض العرب حروبهم الأولى مع إسرائيل رافضين الاعتراف بها دولة شرعية، فهي كيان احتلالي استيطاني. وبعد نكسة 1967، تحوّل النظام العربي إلى أطروحة الحدود، التي عنت الإقرار بالدولة العبرية، رغم اللاءات الثلاث التي أعلنتها قمة الخرطوم: «لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض»؛ فوقّعت مصر «معاهدة كامب ديفيد» (1979)، واعترفت «منظمة التحرير الفلسطينية» بالدولة العبرية (1988). وقبل عقد ونصف عقد، على الأقل، بدأت قيادات «حماس» تعلن قبولها إقامة دولة على حدود 1967. في السنوات الأخيرة، لم يعد الموضوع الفلسطيني محل اعتبار الرسميين العرب. وظهر «حل الدولتين» وكأنه خطة أميركية لمنح إسرائيل الوقت والمسوّغ والغطاء لابتلاع ما أمكنها من أرض فلسطينية، فيما يوحي التطبيع بتصفية القضية، وإدماج إسرائيل في المنطقة، حتى في ظل الخلاف حول حدودها، وهويتها: يهودية فحسب، أم دولة لجميع مواطنيها بمن فيهم العرب.

رابعاً: تموضع اتفاقيات اسلو

أين نضع «اتفاقيات أوسلو»، الموقّعة عام 1993، من المنظور الصهيوني؟ هل ضمن نظرية الحدود، أي بذل الجهد للتعاطي مع الآخر بما هو واقع حي يمشي على رجلين، أم في إطار عقيدة الوجود: أي العمل على إفناء القضية الفلسطينية، ما دام يستحيل إفناء الفلسطينيين والعرب؟ بالنظر إلى الديموغرافيا الفلسطينية والمحيط العربي الكبير، عقدت إسرائيل اتفاقيات التسوية، أملاً في إلهاء الفلسطينيين بحكم ذاتي محكم الإغلاق، لا يخرجون من قعره. إنه فخّ ينتج بالضرورة دائرة مفرغة من التوترات التي لا تنتهي. ذلك لا يمنع من القول إن الصيغة التي تم التوصل إليها، كانت موقتاً وسطاً بين المنظورين، في ظل تأرجح الصهاينة وحيرتهم في كيفية التعامل مع الفلسطينيين العنيدين. فقد اتضح أنه ليس من السهولة حسم التحدي بالقوة، حتى في ظل عقد التسعينيات الصعب على العرب. وبالنسبة إلى الغرب، قد يكون في مصلحته استمرار نزيف المنطقة، بديمومة الصراع.

خامساً: «7 أكتوبر»: عودة مقولات «النصر او القبر» إسرائيليا

بعد السابع من تشرين الأول الماضي، عادت مقولات الحرب الوجودية: «النصر أو القبر»، لتهيمن على الخطاب الصهيوني، بعد نجاح حركة «حماس» في السيطرة على قواعد عسكرية في «غلاف غزة»، واختطاف جنود وضباط من ثكناتهم الحديثة، وما عناه ذلك من فشل مخابراتي وعسكري مريع، ودلالات مستقبلية على احتمال وقوع هجوم آخر، قد يأتي من غزة أو الضفة أو جنوب لبنان أو الجولان، أو منها جميعاً، في وقت واحد، ويعرّض الكيان لهزيمة ماحقة.

الحرب الراهنة نتاج قلق مضاعف على مصير المشروع الغربي في المنطقة، مع تراجع إسرائيل إلى أقلّ من حدود السادس من حزيران، وفشلها في تكريس نفسها سلطة أمر واقع في سيناء، ثم خسارتها الأراضي التي احتلتها في لبنان تحت وقع ضربات «حزب الله»، وانسحابها من غزة عام 2005، تحت ضغط الكلف العالية لبقائها في الجيب المحاصر، أي خسارتها الشريطين الحدوديين الأمنيين على الجبهتين الشمالية (لبنان) والجنوبية (غزة). هي باتت الآن تحارب على «أراضيها» المعترف بها دولياً، قوى تأتلف في «محور المقاومة»، لا تأخذ لبّها مقولات الغرب الفارغة عن النضال السلمي لاسترجاع الأرض، والذود عن العرض.

سادساً: أضرب العمالقة

يستند نتنياهو في تنظيره لهذه الحرب، إلى قصة «العماليق»، العرب والعجم، الواردة في التوراة، مخاطباً جنوده: «فَالآنَ اذْهَبْ وَاضْرِبْ عَمَالِيقَ، وَحَرِّمُوا كُلَّ مَا لَهُ وَلاَ تُعْفُ عَنْهُمْ بَلِ اقْتُلْ رَجُلاً وَامْرَأَةً، طِفْلاً وَرَضِيعًا، بَقَرًا وَغَنَمًا، جَمَلاً وَحِمَارًا». (سفر صيموئيل الأول). إذاً، فإن الهجوم الإسرائيلي الدموي الراهن يستند إلى مقولة وجودية، واعتقاد قادة الكيان بضرورة إحداث نكبة فلسطينية ثانية، في غزة، على الأقل، وإلا فلا أمن لإسرائيل، التي قد تجد نفسها بعد حين، وهي تقترب من السنة الثمانين الحرجة، تحارب جيوشاً مقاومة على ضواحي القدس.

سابعاً: «حماس»... خطاب تحرير

حين فجّرت «حماس» الطوفان، قالت إن هدفها منع تدنيس المسجد الأقصى وتقسيمه، وحماية القدس، وإطلاق سراح الأسرى في سجون الاحتلال، وفك الحصار عن غزة، وهي أهداف تراها واقعية. ولم تتحدّث عن تحرير فلسطين، ثم نأت بنفسها عن قتل المدنيين من المستوطنين. لاحقاً توسّع الخطاب «الحمساوي»، وتحدّث رئيس المكتب السياسي، إسماعيل هنية، في الأول من تشرين الأول، عن «تصور كامل شامل، يبدأ بوقف العدوان، وفتح المعابر، ثم صفقة لتبادل الأسرى، وانتهاء بفتح المسار السياسي لقيام دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس».

ثامناً: «حماس»... من البحر إلى النهر

الخطاب «الحمساوي» موجّه، في جزء منه، إلى المجتمع الدولي البائس، المصدوم من حدث 7 تشرين الأول، والراغب في التعرّف إلى الغايات النهائية لـ«حماس». وما إن كانت عند مقولاتها القديمة بالحديث عن أراضي 1967، أو غيّرتها نحو شعار من «البحر إلى النهر» المرفوض من النظام العربي. الخطاب «الحمساوي» راهناً، لا يرفع شعارات تحرير فلسطين التاريخية، فيما لا تُتوقّع انطلاقة حقيقية لحل الدولتين، الذي أيّدته «حماس»، لأسباب شتى، من بينها دعوة الدول العربية، إلى المساعدة في الوصول إلى صيغة تسووية «معتدلة». وحتى «محور المقاومة»، يبدو أنه لا يزال يعد العدّة لخوض غمار الحرب الكبرى، التي تنتهي بالصلاة في المسجد الأقصى، وتحرير القدس، في ظل القناعة بأن تحرير فلسطين يقتضي تحرير ملفها من قبضة أميركا.

سوريا

العدو يشلّ مطار دمشق مجدّداً «داعش» يطلّ برأسه من الجنوب

علاء حلبي

بعد ساعات قليلة على بدء تشغيل تجريبي لمطار دمشق الدولي المغلق منذ 22 تشرين الأول الماضي، إثر عدوان متزامن استهدفه ومطار حلب وأخرجهما من الخدمة، استهدفت صواريخ إسرائيلية مدرجات مطار دمشق وأعادت تعطيله مرة أخرى. وبأتي ذلك في إطار اعتداءات إسرائيلية تهدف إلى تضييق الخناق على دمشق، وارتفعت وتيرتها بعد عملية «طوفان الأقصى»، وما تبعها من حرب إبادة إسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة المحاصر. وأعلنت وزارة الدفاع السورية، في بيان، أنه «حوالي الساعة 16:50 من بعد الظهر، نفّذ العدو الصهيوني عدواناً جوياً بالصواريخ من اتجاه الجولان السوري المحتل مستهدفاً مطار دمشق الدولي وبعض النقاط في ريف دمشق»، مشيرة إلى أن «وسائط دفاعنا الجوي تصدّت للصواريخ المعادية ودمّرت معظمها، وأسفر العدوان عن خروج المطار من الخدمة ووقوع بعض الخسائر المادية». والجدير ذكره، هنا، أن كثافة الصواريخ التي تقوم إسرائيل بإطلاقها تفوق قدرة الأنظمة الدفاعية السورية، الأمر الذي يتسبب بوصول بعض الصواريخ إلى أهدافها.

وتداب إسرائيل، منذ شباط 2018، على تنفيذ اعتداءاتها من خارج الحدود السورية، بعد أن أسقطت سوريا طائرة «F16» إسرائيلية، دافعة دولة الاحتلال إلى اتّباع تكتيكات مغايرة، من بينها التسلّل وراء طائرات روسية ما تسبب بإسقاط الدفاعات الجوية السورية طائرة «سوخوي» روسية عن طريق الخطأ، وذلك خلال التصدي لاعتداءات إسرائيلية في أيلول 2018. أيضاً، تستخدم إسرائيل قاعدة «التنف» الأميركية منطلقاً لتنفيذ هجمات على الأراضي السورية، إلى جانب الخدمات اللوجستية التي تقدّمها هذه القاعدة القائمة في الجنوب السوري، عند المثلث الحدودي مع العراق والأردن، للكيان العبري.

وجاء العدوان الجديد، والذي يُعتبر الثالث من نوعه ضد مطار دمشق منذ السابع من تشرين الأول الماضي، بعد تكثيف إسرائيل عمليات الاستطلاع الجوية في محيط سوريا، حيث ذكرت مراصد جوية أن طائرة «نحشون أورون 452» من السرب «122» في سلاح الجو الإسرائيلي، كثّفت طلعاتها خلال 24ساعة الماضية في أجواء المنطقة الجنوبية ومحيط دمشق، بالتزامن مع تحليق الطائرات الإسرائيلية قرب بحيرة طبريا. وتكثيف الطلعات، هو إجراء يسبق عادة الاعتداءات على الأراضي السورية، والتي تشهد ازدياداً ملحوظاً؛ إذ بلغ عدد الاعتداءات الجوية بالإضافة إلى البرية 55، منذ بداية العام الحالي حتى الآن، علماً أن ثلثيها جاءا بعد عملية «طوفان الأقصى» التي نفّذتها المقاومة الفلسطينية في محيط قطاع غزة، وطاولا مناطق مختلفة من سوريا، أخرها مبنى قيد الإنشاء لفندق في منطقة السيدة زينب قرب دمشق، تسبب باستشهاد مقاتلين اثنين، الأربعاء الماضي.

> تابعت قوات الجيش السوري عمليات استهداف مواقع انتشار الفصائل «الجهادية» في ريفي حلب وإدلب

وأفادت مصادر سورية، عقب العدوان الأخير، بإعادة جدولة الرحلات التي كانت مقرّرة إلى مطار دمشق، وتحويلها إلى مطاري اللاذقية وحلب، حيث جرت إعادة تشغيل تجريبية لمطار حلب الدولي أيضاً، ضمن إجراءات هدفت إلى استعادة حركة الملاحة الجوية السورية، بعد أكثر من شهر على انخفاضها إلى مستويات غير مسبوقة، وما رافق ذلك من تعرقل حركة الركاب والبضائع. وكانت الاعتداءات التي طاولت المطار المذكور، تسبّبت بانخفاض كميات المساعدات الواردة إلى المدينة، إثر الزلزال المدمّر الذي ضرب أجزاء من سوريا وتركيا في شهر شباط الماضي. وأتى هذا وسط إصرار إسرائيلي على عرقلة حركة الملاحة الجوية السورية، بالتوازي مع تكثيف استهداف الرادارات وأجهزة الرصد الجوية السورية وكتائب الدفاع الجوية، التي تعزّزت خلال الحرب المندلعة منذ أكثر من 12 عاماً لاعتداءات متواصلة من قبل إسرائيل والفصائل السورية و«الجهادية» المسلحة.

على خطّ موازٍ، نفّذت قوات أمنية سورية عملية في مدينة الحراك في ريف درعا الشرقي، ضد موقع يختبئ فيه مقاتلون تابعون لتنظيم «داعش»، وذلك بعد ورود معلومات عن اجتماع لمسلحين من التنظيم في مزرعة منزوية، لتدور اشتباكات عنيفة حاول خلالها مقاتلو «داعش» الفرار من المنطقة. وأعلنت مصادر ميدانية أن الاشتباكات أدّت إلى مقتل مسلحين اثنين من التنظيم، في وقت تم فيه فرض حظر للتجول في المنطقة وتعطيل للمدارس لإجراء عملية تمشيط وتأمين للمنطقة منعاً لحدوث أي اختراقات في المدينة. وكانت خلايا التنظيم حاولت، خلال الفترة الماضية، تنفيذ عدد من عمليات الاغتيال والخطف في المدينة التي تنتشر فيها فصائل سورية وقُتل على مصالحة مع دمشق قبل أعوام، ضمن عمليات استعادة سيطرة الحكومة السورية للجنوب السوري، والتي شملت ترحيل المقاتلين الذين رفضوا التوقيع إلى الشمال السوري.

بلغ عدد الاعتداءات الإسرائيلية على سوريا 55 اعتداء منذ بداية العام الحالي (أ ف ب)

وفي شرقي البلاد، بدأت قوات العشائر العربية تكثيف عملياتها ضدّ مقاتلي «قسد»، بعد فشل مفاوضات توسّطت فيها قطر لإعادة تنشيط دور العشائر في ريف دير الزور. وكانت هذه الأخيرة أعلنت، خلال الأسبوعين الماضيين، تنظيم عملها واتّباع تكتيكات جديدة عبر شن هجمات مباغتة على مواقع «قسد»، بدلاً من خوض حرب مفتوحة في ظل عدم التوازن بين القوتين على الأرض، نتيجة الدعم الأميركي للأكراد. وفي الشمال، تابعت قوات الجيش السوري عمليات استهداف مواقع انتشار الفصائل «الجهادية» في ريفي حلب وإدلب عبر سلاح المدفعية، حيث طاولت الاستهدافات مناطق جبل الزاوية، بالإضافة إلى تلال كباني على محور سهل الغاب وريف اللاذقية الشمالي. كما تمّ تسجيل عمليات استهداف مباشرة نفّذتها قوات الجيش السوري عبر صواريخ موجّهة، ضد آليات تابعة لمسلحي «هيئة تحرير الشام» و«أنصار التوحيد» و«الحزب الإسلامي التركستاني» المنتشرين على خطوط التماس في إدلب وأرياف اللاذقية وحلب حماة.

كذلك، وقعت اشتباكات بين مقاتلين تابعين لـ«هيئة تحرير الشام» وآخرين يتبعون لـ«حركة أحرار الشام - القطاع الشرقي» (وهي جزء من أحرار الشام، متحالف مع الهيئة) في معبر الحمران الذي يفصل ريف حلب الشمالي الشرقي الذي تسيطر عليه فصائل عديدة، عن مناطق سيطرة «قسد». ويُعتبر «الحمران» أبرز معابر تهريب النفط والبضائع بين المنطقتين، حيث قُتل عنصران من «أحرار الشام» خلال الاشتباكات التي كان سببها خلافاً على حمولة يجري تهريبها. وأصدرت «الهيئة» بياناً اعترفت فيه بقتل هذين العنصرين، معتبرة أن ما جرى سببه «خطأ وسوء في التنسيق»، علماً أن الأخيرة وعبر تحالفاتها المتعددة باتت تسيطر على معظم معابر التهريب في الشمال السوري، كما تسيطر على سوق النفط المهرّب من مناطق سيطرة «قسد».

مصر

النظام لا يغفل عن الرئاسيات: مساعٍ مكثّفة لتحفيز الناخبين

القاهرة - الأخبار

فيما تراجع الزخم المحيط بالسباق الانتخابي المصري، على خلفية حرب غزة، وإقصاء المرشح المعارض أحمد طنطاوي، ورفض الأحزاب المعارضة المصرية الدفع بمرشّح في الانتخابات أو تأييد المرشح فريد زهران، رئيس

> يراهن النظام على قدرته على الحشد لإظهار إحكام السيطرة على الداخل

«الحزب المصري الديموقراطي»، تسابق الإدارة المصرية الزمن لحشد التصويت، وسط مخاوفها من تدنّي نسبة المشاركة وخاصة في الخارج، بعدما زُفعت تقارير إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي، في الأيام الماضية، تحذّر من ذلك. واستقبل السيسي تلك التقارير بقلق، في ظلّ رغبته في إظهار طوابير انتخابية أمام مقرات التصويت، وأن تشهد الانتخابات تنافساً بينه وبين سائر المرشحين. ولذا، فهو وجّه بضرورة العمل على تسهيل تصويت المغتربين، عبر تقديم حوافز مادية لهم من أجل التوجه إلى صناديق الاقتراع، وهو ما سيجري تنفيذه بالتنسيق بين أعضاء الجاليات ومسؤولين في وزارة «الهجرة»، التي بدأت بالفعل إجراء اتصالات مكثّفة، توازياً مع رصد «ميزانيات مفتوحة» لحشد المصريين المغتربين، في الانتخابات المقرّر إجراؤها في السفارات والبعثات المصرية في الخارج في الأيام الثلاثة الأولى من شهر كانون الثاني المقبل.

وبحسب مصادر تحدّثت إلى «الأخبار»، فإن مخاوف العزوف عن المشاركة، خاصة في دول الخليج والولايات المتحدة وكندا، «تؤرق بشكل كبير مسؤولي الانتخابات الذين يعوّلون على نجاح عمليات الحشد في مقابل مزيد من التسهيلات، وإنهاء أوراق المصريين المغتربين بالتزامن مع توجههم إلى القنصليات والسفارات من أجل التصويت». وتُضاف إلى تلك المخاوف، هواجس تدنّي المشاركة الشعبية عموماً في عملية التصويت، إذ أشارت تقارير «تقدير الموقف» المقدّمة إلى السيسي، إلى تراجع الاهتمام بالانتخابات بشكل عام، وفق استطلاعات الرأي غير المعلنة، والتي أظهرت احتمالية تسجيل نسب تصويت أقلّ من تلك التي شهدتها انتخابات 2018، على رغم وجود نحو 8 ملايين ناخب أضيفوا إلى قاعدة بيانات الناخبين، بعد استحصالهم على حق التصويت.

وعلى خلفية ما تقدّم، بدأت عمليات تحشيد الناخبين للمشاركة في التصويت في الانتخابات، وذلك عبر مسارات عدة، وبالتنسيق مع رجال الأعمال وكبرى الشركات، فيما يعمل حزب «مستقبل وطن»، الذي يدعمه جهاز المخابرات بشكل مباشر، ويتبنى تنفيذ حملة دعائية ترويجية مكثّفة للسيسي، على حشد الناخبين مقابل توزيع «كراتين غذائية» وأموال يتكفّل بها نواب برلمانيون. ووفق مصادر «الأخبار»، فإن نحو ثلاثة ملايين صوت على الأقل سيتم تأمينها من عمال المصانع والعاملين في بعض المشاريع، بحسب قوائم أسماء جرى تجهيزها، بعد وصول تعليمات إلى عدد من الجهات الحكومية بالضغط على الموظفين للإدلاء بأصواتهم، وإظهار الحبر الفوسفوري أمام مديريهم.

وبينما تحاول أجهزة الدولة ادّعاء التزام الحياد في الانتخابات الرئاسية، تشير عدة تصريحات رسمية إلى دعم تلك الأجهزة السيسي علانية في الانتخابات الرئاسية، فيما سُمح للمرشحين الراغبين في لقاء الناخبين بذلك، وهو ما تلقّفه المرشح فريد زهران وأعضاء حملته الانتخابية الذين يكثّفون من مثل هذه اللقاءات. وإلى جانب زهران، ثمّة اثنان من المنافسين للرئيس، وهما رئيس حزب «الوفد» عبد السند يمامة، ورئيس حزب «الشعب الجمهوري» حازم عمر، إلا أن كليهما نفّذا حملات دعائية محدودة اقتصرت على بعض اللقاءات مع الناخبين، ما عكس عدم جديّتهما في خوض السباق الانتخابي.

تحاول أجهزة الدولة إحياء التزام الحياد في الانتخابات الرئاسية (أ ف ب)

بالنتيجة، يراهن النظام على قدرته على الحشد لإظهار إحكام السيطرة على الداخل، والحصول على المزيد من الامتيازات الدولية خلال الفترة المقبلة، فيما تشكل مسألة نسبة المشاركة تحدياً حقيقياً في ظل المضايقات التي رُصدت خلال فتح باب الترشح للانتخابات، وأعاقت تقدم السياسي المعارض أحمد طنطاوي لخوض السباق. وبالتزامن، تواصل الدولة رصد تقارير المنظمات الحقوقية الدولية للتعامل معها، وخاصة التقرير الأخير الصادر عن «منظمة العفو الدولية» الذي تطرق إلى عمليات القمع خلال الانتخابات. إنسرت:

مقالة

الولايات المتّحدة... تغيّر الوضع

علي حسن مراد

اختارت الإمبراطورية الأميركية أن تضحّي باستثمارها في الحروب الناعمة، وربما تعتقد إدارة الرئيس جو بايدن أنّ لديها الإمكانات والقدرة على إعادة ترميم الضرر الذي لحق بصورتها، اعتماداً على إمكاناتها الدعائية والمالية وأدواتها بطبيعة الحال. من هنا، يبرز تحدٍّ كبير ينبغي أن تتصدّى له شعوب المنطقة على قاعدة: ما كنتم تفعلونه قبل حرب إبادتكم على غزة، لن يعود بإمكانكم الاستمرار بفعله بعدها.

تحاول واشنطن يومياً أن تنفي في تصريحات مسؤوليها أيّ ضلوع عسكري فعلي لها في الإبادة الجماعية في غزة، ضمن توجّه مفهوم لتقليص مستوى الضرر على مصالحها في منطقتنا، فيما يستمرّ مسؤولوها أنفسهم بترديد: «لا نرى أنّ وقف إطلاق النار الآن أمر مطروح، كونه سيفيد حماس». لأنّ تخرّصات الأميركيين حول إدخال المساعدات، والحرص على حياة المدنيين في قطاع غزة لا تنطلي على كل صاحب عقل، بدأ الإعلام الأميركي يسرّب عن مسؤولين أميركيين مضامين برقيات داخلية من سفارات أميركية في بلدان عربية إلى وزارة الخارجية، تتحدّث عن مخاوف الديبلوماسيين الأميركيين من «خسارة جيل عربي كامل»، على خلفية الدعم الأميركي غير المسبوق لحرب الإبادة الصهيونية في غزة. وكذلك بدأت مراكز فكرية، تعبّر عن مصالح الدولة العميقة الأميركية (كمجلس العلاقات الخارجية)، بالتعبير عن قلقها على مستقبل قوة أميركا الناعمة في منطقتنا والعالم، بعد هذه الحرب.

هم محقّون في التعبير عن مخاوفهم، فإذا كانوا فعلاً يفهمون توجّهات الشعوب وآراءها، عليهم من الآن فصاعداً أن يكفّوا عن طرح سؤالهم الغبيّ: «لماذا يكرهوننا؟». بالنظر إلى ما يجري، عليهم أن يفهموا أنّ الأمر لن يقتصر بعد اليوم على مجرد الكره. لقد أتت واشنطن بأساطيلها وديبلوماسيّيها وضباطها لتمكين إبادة شعبنا في غزة، وعليه، عليها أن تتوقّع الأسوأ من شعوبنا، بكل ما يتعلّق بأدواتها الناعمة، ومصالح شركاتها، وقدرة موظّفيها على ممارسة الديبلوماسية الشعبية، بل حتى مستقبل وجودها في منطقتنا. ما ينبغي علينا أن نُفهمه لواشنطن هو الآتي: كما أنكِ أعلنتِ أنه لم يعد مقبولاً لديك بأن تعود الأمور إلى ما كانت عليه في غزة قبل 7 تشرين الأول، نحن نخبرك بأنّه لم يعد مقبولاً بأن تأخذي راحتك في منطقتنا كما كنتِ تفعلين قبل 7 تشرين الأول.

المنطق يفترض أنّ واشنطن عندما قرّرت التقدّم لتمكين الكيان الصهيوني من إبادة الشعب الفلسطيني في غزة عسكرياً، ومالياً، وسياسياً، واستخبارياً، ودعائياً وإعلامياً، فهي حكماً هنا لم تكن تكترث لمصالح ومصير مجموعة الصيصان الذين يحقّقون لها مصالحها عبر الأدوات الناعمة بين ظهرانينا. لذلك، على أيتامها، الذين يعتاشون على ما تصرفه لهم ليقدّموا لها خدمات في حربها الناعمة على شعوبنا، أن يعوا قبل أيّ شيء أنّ واشنطن لا تكترث لكم ولمصيركم، وقد قدّمت لكم الدليل على ذلك بوضوح وصراحة.

على كل عملاء أميركا الصغار، الذين يبرّرون الإبادة الصهيونية في غزة، نزولاً عند رغبة واشنطن ومن معها من الأذناب الأوروبيين، من خلال المواقف المتلوّنة أو اللامواقف، أو خوفاً من عقابها لهم وقطعها التمويل عنهم، عليهم أن يُبقوا في أذهانهم أنّه في هذه الحرب برّرت حكومات الغرب الجماعي ولا تزال إبادة 2,2 مليون فلسطيني من دون أن يرمش لها جفن، في تعبير واضح عن طبيعتهم الإجرامية والإرهابية. وعليه، من حقّنا أن نعتبر نحن شعوب هذه المنطقة، من الآن فصاعداً، بعد أهوال ما رأيتم ورأينا من أميركا، أنّ إصراركم على خدمة الأجندة الأميركية سيضعكم أمام محكمة شعوبنا التي لن ترحم كل من برّر إبادتها. كما يقول الأميركيون: No More Business as Usual بعد انتهاء هذه الحرب، وسيكون من العار علينا أن لا نلاحق أدوات أميركا، الصغار منهم والكبار، إذا أصرّوا على البقاء على عمالتهم. كونهم سيكونون قد أعلنوها بصراحة: نحن وكلاء وعملاء من أراد إبادتكم في غزة، ونحن مصرّون على عمالتنا لهم، حتى بعد وقوع الإبادة.

استراحة

كلمات متقاطعة 4464

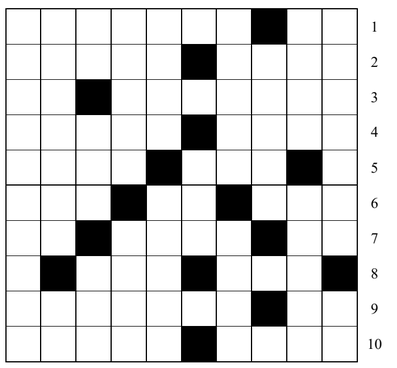

أفقيا

1- غير ناضج من الفاكهة – صاحب مبدأ الأجسام المغمورة في سائل – 2- أعمى – أسود – 3- دولة أفريقية – للتفسير – 4- من رجال الأمن – وسيط تأمين بالأجنبية – 5- اقسم وعاهد – عزيمة إلى فرح – 6- جوهر الشيء – متشابهان – أشارت – 7- سقي – مبتدأه – حرف عطف – 8- مدينة سويسرية – غطى – 9- للنفي – عاصمة جورجيا – 10- مؤذن الرسول – إجاص بزي صغير

عمودياً

1- فنان لبناني – قلب – 2- شاعر أموي – دولة آسيوية – 3- يطرحه على وجهه – 4- ماركة مسحوق غسيل – المرتفع من الأرض – 5- مدينة مصرية – 6- كثير الخير – ما لا يعرفه البشر – 7- مناهل – قائد القوات الخاصة الألمانية زمن هتلر – 8- للنداء – فنانة سعودية – لعاب الفم – 9- شخصية سينمائية لمصّاص الدماء – عائلة أديب فرنسي راحل – 10- فنانة لبنانية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- ريمون ويل – 2- اسماعيل – بو – 3- سفنهم – بويك – 4- وب – فارنا – 5- ورع – ثري – يل – 6- توافَ – اني – 7- ينتشه – ال – 8- نس – بوخارست – 9- اح – غلاسكو – 10- ارسطو طاليس

عمودياً

1- راسبوتين – 2- يسف – رونسار – 3- ممنوعات – حس – 4- واهب – قشب – 5- نعم – هوغو – 6- وي – قرن – خلط – 7- يلباي – 1111 – 8- ور – الرسل – 9- بينين – سكي – 10- اوكاليبتوس

4464 sudoku

5				6				
	1		2		4		8	
6		8		1		5		2
3				9				4
	2		6		8		9	
1				2		3		
4				8				7
	7		9		1		3	
		3		7		4		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4463

1	3	8	2	4	9	5	6	7
4	2	7	6	8	5	3	1	9
5	6	9	1	3	7	2	4	8
3	8	5	9	1	4	7	2	6
6	9	4	7	2	3	8	5	1
2	7	1	5	6	8	9	3	4
8	1	6	3	7	2	4	9	5
7	5	2	4	9	1	6	8	3
9	4	3	8	5	6	1	7	2

مشاهير 4464

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

شاعر سوري نال الجنسية اللبنانية عام 1963. يُلقب بأدونيس
5+6+4+8 = منظمة فلسطينية ■ 3+1+7+2 = يُنصف بين شخصين ■ 9+10+11 = مناسبة واحتفال

حل الشبكة الماضية: **اميليو سيغري**

إعداد
نعوم مسعود

المشهد السياسي

التمديد لقائد الجيش: تأجيل فتأجيل!

(أرشيف ــ أ ف ب)

لثلاث مرات، فشلت الحكومة في اتخاذ قرار يتعلق بقيادة الجيش، تمديداً أو تعييناً أو تأجيل تسريح، فيما الساعون إلى تمديد ولاية القائد الحالي العماد جوزيف عون، لم يتراجعوا، لا داخلياً ولا خارجياً، والرسائل التي ينقلها دبلوماسيون من الخارج لا تزال ترى في التمديد حلاً مناسباً في ظل الأزمة الرئاسية.

وكشفت مصادر مطّلعة أن السفير السعودي في لبنان وليد البخاري التقى عون وأبلغه بأن الرياض تدعم بقاءه في منصبه، ولا تمانع وصوله إلى رئاسة الجمهورية. البخاري قال لقائد الجيش، صراحة، إن السعودية لا تزال تعمل وفق قرار عدم التورط في أي عملية سياسية لبنانية داخلية، لكنه لفت إلى أن «حلفاءنا، مثل القوات اللبنانية وغيرها، يقفون إلى جانبكم».

موقف البخاري تعكسه السفيرة الأميركية في بيروت دوروثي شيا بطريقة أكثر وضوحاً، إذ تصر على أن التمديد لقائد الجيش هو «الحل الأمثل في ظل الظروف الحالية، سواء المتعلقة بالوضع في المنطقة أو بالمؤسسة العسكرية نفسها». وهي لا تخفي دعم بلادها لوصول عون إلى رئاسة الجمهورية، وتمارس ضغوطاً ليس فقط على القوى الحليفة لها، بل أيضاً على رئيس الحكومة نجيب ميقاتي الذي يؤكّد أنه لا يمانع التمديد لعون، لكن يشير إلى أن هناك حاجة إلى شبه إجماع داخلي عليه، أو إلى تخريجة قانونية غير متوفرة حتى الآن.

وسط هذا الجمود، وصل المبعوث الأميركي القطري «أبو فهد» إلى بيروت. وهو بدأ لقاءاته، وأثار مع الثنائي «أمل وحزب الله»، مسألة قيادة الجيش من زاوية علاقتها بالاستحقاق الرئاسي. وقال القطريون إنهم لا يزالون عند استعدادهم لإدارة تسوية رئاسية. وأوضح أن المرشحَيْن المتنافسَيْن اليوم هما قائد الجيش ورئيس تيار المردة سليمان فرنجية، وأن الأول تعارضه غالبية إسلامية وقوة مسيحية وازنة، بينما ترفض الثاني غالبية مسيحية مطلقة وأقلية إسلامية. وبالتالي، يجب أن يخرج الاثنان من السباق لمصلحة اسم لا يغضب الجميع، معيداً الحديث عن ترشيح المدير العام للأمن العام بالإنابة اللواء الياس البيسري.

وفيما يقارب الموفد القطري الأمر من باب الرئاسة إلا أنه ينتهي بالاستحقاق المتعلق بقيادة الجيش بعد إحالة عون إلى التقاعد في العاشر من كانون الثاني المقبل، مشدّداً على أن وضع المؤسسة العسكرية لا يحتمل فراغاً في منصب القائد، وطالما أن هناك مشكلة سياسية أو قانونية في تعيين بديل، فإن الأفضل التمديد له، وفي هذه الحالة لن يكون مرشحاً لرئاسة الجمهورية.

الموفد القطري لم يتلقَّ أجوبة من مضيفيه، لكنه سمع، هو وآخرون، بأن اقتراحه يعكس الفكرة الأميركية نفسها، وأن القطريين يخدمون عملياً الأجندة الأميركية بمحاولة «تمرير العماد عون على مرحلتين، الأولى من خلال التمديد له في قيادة الجيش، وبالتالي إبقاؤه مرشحاً قوياً للرئاسة ليخرج من يعاود خوض معركة إيصاله إلى القصر الجمهوري». ونُقل عن مسؤول بارز قوله إن «القطريين يحاولون أن يتصيّدونا مرتين، ولكن بالطعم نفسه».

وفي عودة للنقاش في المخارج، يبدو أنه تمّ استبعاد فكرة مشاركة وزير الدفاع موريس سليم في اجتماع الحكومة حاملاً مقترحاً لتشكيلات جديدة لقيادة الجيش تشمل القائد وأعضاء المجلس العسكري. وقالت مصادر معنية إن رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، لا يزال يعترض على حضور سليم مجلس الوزراء، وإن لدى التيار الرد القانوني على أي محاولة لتجاوز الوزير في تعيين قائد جديد أو التمديد للقائد الحالي. وأكّدت أن أي قرار يتجاوز وزير الدفاع سيتم الطعن فيه وإبطاله قانونياً، وبالتالي، لن يتعامل مع أي نتيجة لقرار حكومي يتجاوزه، وسيلجأ إلى رفض التعامل مع أي مذكّرات إدارية تصدر عن قائد ممدّد له أو قائد معيّن من دون موافقته. ولفتت مصادر قانونية رئيس الحكومة إلى أن هذا الأمر قد يعطّل عمل المؤسسة العسكرية.

أما بشأن الذهاب إلى مجلس النواب، فإن الرئيس نبيه بري لا يزال يرفض فكرة أن يُفرض عليه خيار كهذا، وإنه، كغيره من القوى السياسية، يعتبر أنه يجب التعامل مع الأمر كما جرى التعامل مع الشغور في منصبي حاكم مصرف لبنان والمدير العام للأمن العام، وأنه ينبغي تعيين رئيس جديد للأركان يتولى قيادة الجيش في حالة الشغور.

ويبدو أن بري وحزب الله أقرب إلى الرأي الذي يقول إنه في حال قرّرت الحكومة تعيين قائد جديد للجيش، فهذا يفرض عليها تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان ومدير عام أصيل للأمن العام، أو التعامل مع شغور قيادة الجيش كما تم التعامل مع المناصب الأخرى، واتّباع ما يفرضه القانون.

وكانت الأوساط السياسية تداولت في فكرة أن يحضر وزير الدفاع جلسة حكومية تكون مخصّصة حصراً لمناقشة ملف قيادة الجيش، وأن يعرض عدة أسماء لتعيينها بدلاً من العماد عون، بناءً على كتاب تلقّاه قبل حوالي شهر من رئيس الحكومة يطلب فيه رفع الأسماء للتعيين في رئاسة الأركان، ما يشكل إحراجاً لميقاتي. لكنّ مصادر سياسية بارزة أكدت لـ«الأخبار» أن الملف جرى ترحيله إلى الشهر المقبل لعدم اكتمال عناصر القبول حول أيّ من الخيارات المطروحة.

ومع مُضيّ نحو شهر ونصف شهر على تكليف ميقاتي الأمين العامّ لمجلس الوزراء محمود مكية بإعداد دراسة قانونية (جلسة 12 تشرين الأول) لملء الشغور في القيادة العسكرية، قالت مصادر مطّلعة على الدراسة التي أُنجزت إنها غير كافية لضمان عدم تقديم الطعن، وبالتالي هذا ما يجعل ميقاتي حتى الآن يربط الحلّ بالتوافق السياسي. مع ذلك، لم يُفتح الباب أمام الخيارات الأخرى المتوافرة. خصوصاً أن ميقاتي، أكد أنه لن يسير بفكرة «يعترض عليها المسيحيون». وقد أدّت كل هذه العناصر إلى «تعليق» البحث في ملف قيادة الجيش في الوقت الحالي، حتى ظهور معطى جديد يسمح بذلك.

(الأخبار)

القطريون يروّجون لفكرة أميركية: البيسري للرئاسة وبقاء عون في منصب القائد

من يخلف غسان عويدات؟

علمت «الأخبار» أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي ناقش مع رئيس مجلس النواب نبيه بري مسألة الشغور المتوقّع في منصب النائب العام التمييزي بعد إحالة القاضي غسان عويدات إلى التقاعد بعد مئة يوم. وقد عبّر ميقاتي عن رغبته بعدم ترك الموقع شاغراً، وسأل عن إمكانية حصول توافق على تعيين بديل منه. لكنّ بري الذي لم يمانع الخطوة، عاد إلى مربع التعامل مع الشغور وفق الطريقة نفسها التي اعتُمدت مع منصبَي حاكم مصرف لبنان والمدير العام للأمن العام. وعليه، فإن القاضي الأعلى رتبة لتولي مهام عويدات يجب أن يكون واحداً من أربعة (شيعيان ومسيحيان). وعند هذه النقطة أثار ميقاتي فكرة اختيار قاضٍ سُني لتولي المهمة، فلم يمانع بري، وقال إنه سيساعد في إقناع القاضيين علي إبراهيم وندى دكروب بعدم تولّي المهمة. إلا أن ذلك سيتسبب بمشكلة كبيرة على صعيد بقية الجسم القضائي، ما فرض على بري وميقاتي العودة إلى البحث في الأمر من زاوية مختلفة. فإما أن يصار إلى احترام القواعد التي اعتُمدت سابقاً، وبالتالي يصار إلى تكليف القاضي إبراهيم بالمهمة، أو يتم إنتاج اتفاق سياسي شامل حول تعيينات في المناصب الشاغرة في كل المؤسسات الرسمية والعامة.

مقالة

تعيين القائد: توقيع وزير الدفاع إجراءٌ جوهري

جهاد إسماعيل *

من المقرّر، مبدئياً، أن يلتئم مجلس الوزراء، عند تعذّر تعديل السن القانونيّة بموجب قانون، بقصد تعيين قائد جديد للجيش قبل 10 كانون الثاني المقبل، ما دفع بعض رجال السياسة والقانون إلى طرح إشكالية التعيين في غياب توقيع وزير الدفاع. وإذا كانت الإجابة عن هذه الإشكالية من بديهيات القانون الدستوريّ، إلا أنّ قراءة الدستور لا يعوزها جهد لنستنتج أنّ توقيع وزير الدفاع على مشروع مرسوم التعيين هو إجراء جوهريّ يؤثّر في صحة المرسوم ومشروعيته للأسباب الآتية:

1 - تنصّ المادة 54 من الدستور على أن «مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها رئيس الحكومة والوزير أو الوزراء المختصّون...»، والمقررات التي يختصّ بها رئيس الجمهورية هي إما الموافقة على قرارات مجلس الوزراء، وإمّا الأعمال التي أولاها المشرّع إليه بموجب قرار لا يصدر، عادةً، عن مجلس الوزراء، وفي الحالتين، تتم ترجمة الموافقة بمرسوم لا يكتمل إلا باكتمال أركانه:

- الركن المادي (الموضوعي)، وهو الموضوع الذي تدور حوله المقرّرات، حيث اشترط المشرّع صدورها بصيغة معيّنة.

- الركن الشخصي: يتمثل في الأشخاص المولجين إنفاذ المقرّرات وجعلها موضع التطبيق، حيث يؤدي غياب أحدهم إلى فقدان المقرّر بنيته ونفاذه.

ما يعني أن تخلّف أحد الأركان يُبقي مشروع المرسوم بلا قيمة دستوريّة، ويُفرغه من محتواه، وإلا لما كان المشرّع الدستوري، في لحاظ المادة 54، قد أوجب توقيع أشخاص بعينهم أو بصفتهم هذه. وبالتالي، على سبيل المثال لا الحصر، يجب أن يقترن المرسوم بتوقيع كلّ وزير تكون لوزارته علاقة مباشرة بالأحكام القانونية والتنظيمية التي يتضمنها المرسوم، إلى جانب توقيع رئيسَي الجمهورية والحكومة، وهو أمرٌ أكّده المجلس الدستوري، في القرار الرقم 2020/8، بقوله «إن مشاركة الوزير المختص في التوقيع ليست أمراً شكلياً، بل هي من المسائل الجوهرية التي تتوقف عليها شرعية أو لا شرعية تلك المقرّرات». وهذا التأكيد الصادر عن المجلس يرسم الجزاء المترتّب عن مخالفة المادة 54 بما لا يقلّ عن إنتفاء أصل وجود المرسوم المشكو منه، عندما طرح مسألة الشرعية التي تتفرّع عنها كلّ قاعدة إلزامية أو جوهرية.

ثانياً: في الفقرة الأولى من المادة 66 من الدستور، جعل المشرّع من الوزير مؤتمناً على تطبيق القوانين والأنظمة في الأمور العائدة لوزارته. وهذا الائتمان المعطى له يوليه امتيازين، الأول منحه حقّ المشاركة في أي سلطة تنظيميّة يقتضيها اختصاص وزارته، والثاني يتجلّى في تحمّله مسؤوليّة أعماله الوزارية وفقاً للفقرة الثالثة من المادة 66، ما يعني أنه ليس من المنطقي أن تُعطى للمؤتمن على هذه الامتيازات، ولا يشارك في القرارات الناجمة عنها، ولا سيما أنه من الثابت، قانوناً واجتهاداً، بأن السلطة التنظيمية التي تمارس، في الغالب الأعمّ، عبر مراسيم تنظيمية لا تقوم إلا بقيام أو مشاركة الوزير المختص في أعمال هذه السلطة بمقتضى القوانين. وحجب الوزير، عبر إغفال توقيعه، عن هذه المشاركة هو إخلالٌ بالقوانين وتالياً في ممارسة السلطة التنظيمية الهادفة إلى حُسن سير المرافق العامة، ما يؤدي إلى مخالفة الأصول الشكلية الجوهرية كأحد أركان القرار الإداري الذي يُوجب الإبطال أمام القضاء الإداري سنداً للمادة 108 من نظام مجلس شورى الدولة. ويصمد هذا التحليل أمام ما جاء في قرار صادر عن مجلس شورى الدولة، رقم 133/ 1997، بأن «خلوّ المرسوم من توقيع الوزير المختصّ يجعل من هذا المرسوم عملاً إدارياً باطلاً لصدوره عن سلطة غير صالحة».

ثالثاً: عملاً بأحكام المادة 19 من قانون الدفاع الوطني، يعيّن قائد الجيش بمرسوم يُتخذ في مجلس الوزراء، بناءً على اقتراح وزير الدفاع، لذا، إنّ المادة المذكورة تقودنا إلى أمرين:

الأول: وجوب صدور المرسوم بناءً على اقتراح الوزير المختصّ، يعني أنّ سلطة الوزير في الاقتراح، وفي المشاركة في اتخاذ القرار داخل مجلس الوزراء، أو من خلال مرسوم عادي، تشكّل ضمانة دستوريّة وقانونية تحصّنه لجهة أن أيّ تدبير ذي صلة مباشرة بوزارته، لن يُتخذ من دون موافقته، لكونه سيتحمل تبعة وزارته بالدرجة الأولى.

وللدلالة على أهمية اقتراح الوزير المختصّ، أكّد المجلس الدستوريّ، في القرار رقم 5/ 2001، حظر تقييد الصلاحية للوزير المختص باقتراح التعيين، ما يفيد بأنّ الحظر الذي حدّده المجلس الدستوري ورد على أيّ قيد على اقتراح التعيين، وبالتالي إن حرمان الوزير المختصّ من الاقتراح أو التوقيع برمته من شأنه أن يحرم المرسوم المعني من الشرعية، وكذلك من أيّ أثر يتولّد عنه.

الثاني: ثمّة عددٌ قليل من الأنظمة أو القوانين لا تشترط صدور المرسوم بناءً على اقتراح الوزير المختصّ، كالمادة 18 من القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم 1306 /1971، لجهة تعيين القناصل في ملاك وزارة الخارجية، إذ سمح هذا الواقع بالاستنتاج أن الأصل هو اشتراط اقتراح التعيين من الوزير المختصّ، عندئذٍ لا يجوز، في أيّ حال، اكتمال هذا التعيين إلّا باقتراح الوزير المختصّ. أما الاستثناء، فهو إجازة تجاوز الاقتراح عندما ينصّ القانون على خلاف ذلك.

وبما أن قانون الدفاع الوطني أوجب تعيين قائد الجيش بناءً على اقتراح وزير الدفاع كوزير مختصّ، فلذلك ليس مسموحاً إجراء هذا التعيين إلّا باقتراح الوزير، ذلك أن توقيع الأخير دلالة، ولو غير مباشرة، على أن التعيين جرى بناءً على اقتراحه الموجب لصحة أيّ مرسوم يخصّ وزارته، ما لم يستسغ الواقع السياسي إشكالية دستوريّة إضافية ترتبط بالفصل بين الاقتراح والتوقيع!

* **باحث دستوري وأستاذ جامعي في القانون العام.**

تقرير

بين عامَي 2006 و2023: ليست إسرائيل التي نعرفها!

آمال خليل

لم ينجح العدو الإسرائيلي في منع أهالي البلدات الحدودية الجنوبية من العودة إلى ديارهم بعد وقف إطلاق النار في غزة الجمعة الماضي. أطلق الجنود الصهاينة النار من مواقع الوزاني والمطلة والمرج والضهيرة على بعض من اقتربوا من السياج الشائك لتفقّد أراضيهم وقطاف زيتونهم، ورموا قنابل مضيئة ليلاً. البعض تأثّر بالترهيب الإسرائيلي، ولا سيما من اختبروا غدر العدو خلال الاحتلال، لذا أمضوا نهارات الأيام الثلاثة الماضية في بلداتهم وعادوا ليلاً إلى البلدات المحاذية التي اختاروها لنزوحهم الذي يؤكدون أنه مؤقّت.

الطريق المحاذي للشريط الشائك الذي تحوّل من 8 الشهر الماضي إلى خط تماس، تحوّل إلى قبلة للزوار لمعاينة آثار القنابل الفوسفورية في أحراج يارون واللبونة ووادي العليق وآثار القذائف التي اقتلعت أشجار الزيتون والصنوبر في حقول دير ميماس وكفركلا وتل النحاس وتلة الحمامص. عند مثلث مروحين - جبل بلاط، أعادت الـ«كافيهات»، قبالة مستوطنة زرعيت، «فرش» طاولاتها وكراسيها. في الطريق إلى يارون ومارون الراس وعيترون وبليدا وميس الجبل وحولا ومركبا ورب ثلاثين وكفركلا، حبس أبناؤها أنفاسهم قبل الوصول، ظناً منهم بأنهم سيستعيدون مشاهد الدمار والخراب التي كانت بانتظارهم عقب عدوان تموز 2006. لكنّ كثيرين فوجئوا بالدمار المحدود بالمقارنة مع تاريخ الاعتداءات الإسرائيلية الطويل من جهة ومع جردة القصف اليومي وأصوات الغارات ودويّ القذائف التي سُمعت من مسافات بعيدة.

أمام أنقاض منزل أقربائه في تلة العباد في حولا، نوّه وصفي طاهر بأن «المقاومة ردعت إسرائيل التي نعرفها عن البطش بنا وبممتلكاتنا. فهذه ليست إسرائيل التي نعرفها». وفي خلة وردة، في خراج عيتا الشعب، شكرت دعد إسماعيل الله مار جريس، وحطّمت بعض المقاعد والأبواب والأثاث. لكنّ مختار البلدة محمد شاهين يتعهّد بأنها «ستكون جاهزة قبل عيد الميلاد، لنتشارك مع أهل يارون جميعاً بتزيينها».

(كنيسة يارون)

حسينية عيتا (الأخبار)

تقرير

التعليم المسائي لأطفال النازحين السوريين يبدأ اليوم
«اليونيسيف» تبتزّ الأساتذة: الأمر لي في التربية

فوّاد بزّي

رغم أن عقدة أساتذة التعليم المسائي المخصص لتعليم أطفال النازحين السوريين لم تحلّ، تفتح المدارس المسائية أبوابها اليوم بعد تعليق انطلاقة العام الدراسي فيها شهرين، ليعود 140 ألف تلميذ سوري إلى مقاعد الدراسة. مطالب أساتذة التعليم المسائي كثيرة، أهمّها رفع أجر الساعة من 6 دولارات إلى 9، وهو السّبب الرئيس وراء تأخير فتح المدارس هذه السنة. كما أنّ معلّمي التعليم المسائي غير مشمولين بتقديمات وزارة التربية (حوافز إضافية وبدلات نقل) كزملائهم في التعليم الصباحي، مع اتكال الوزارة التام على المنظمات الدولية في تعليم النازحين السوريين.

وبموجب الاتفاق الأخير مع الـ«يونيسف»، الراعي الرسمي لتعليم النازحين السوريين في لبنان، حصل الأساتذة على زيادة قدرها 7 دولار واحد فقط على الحصة (7 دولارات) تشمل بدل النقل والحوافز. الاتفاق الذي «رعاه» وزير التربية عباس الحلبي فرضته الـ«يونيسف» عبر ابتزاز الأساتذة بعرض وحيد (7 دولارات للحصة) غير قابل للتفاوض، مهددة بوقف تعليم النازحين تماماً وإغلاق المدرسة المسائية في حال قبول العرض بالرفض. المنظمة الدولية عرفت قدرها فتدلّلت بعدما باتت تمسك بناصية التعليم في لبنان بشكل تام، فهي من جهة مسؤولة عن تشغيل 350 مدرسة مسائية لتعليم النازحين، يعمل فيها 10 آلاف أستاذ و1000 مرشد صحي وتربوي، وتموّل عقود الأساتذة المستعان بهم في التعليم الصباحي والمسائي. ومن جهة ثانية، ربطت حسن سير العمل في المدارس الصباحية بها. فبعدما رفضت تمويل الحوافز للأساتذة في التعليم الأساسي والثانوي، قبلت بوضع 40 دولاراً عن كلّ تلميذ لبناني في التعليم الرسمي في صناديق المدارس التشغيلية مقابل تقليص الدعم عن التلميذ السوري (بلغ العام الماضي 147 دولاراً عن كلّ متعلّم). كما وعدت بتسديد المبلغ ذاته لصناديق المدارس من العام الدراسي الماضي 2023/2022، و16 دولاراً عن السنة الدراسية 2022/2021.

هكذا بدا وكأن وزارة التربية سلّمت الـ«يونيسف» مفاتيح المدارس الحكومية مستقيلةً من كل مهماتها، إذ إن تمويل كل أوجه العملية التعليمية أصبح تحت رحمة الـ«يونيسف» التي ستدفع حوافز إضافية لمديري المدارس المسائية، وأجور العاملين الإداريين فيها من عمال مكننة وتنظيفات وحرس. وإلى الأجر اليومي، سيدفع للمدير 60 دولاراً شهرياً، وسيحصل عمال النظافة والحراس، إضافة إلى الأجر اليومي من صندوق المدرسة المقدّر بـ 250 ألفاً، على دولارين عن كلّ ساعة عمل. فيما سيتقاضى عامل المكننة 600 ألف ليرة عن كلّ يوم عمل، و3 دولارات عن كلّ ساعة.

> عرضت المنظمة زيادة دولار واحد للحصة وهدّدت بإقفال المدارس في حال الرفض

ورفضت المنظمة الدولية طرح لجنة أساتذة الدوام المسائي القبض شهرياً، بحجة أن الشركة الأردنية التي تستبيح المدارس للتدقيق في دوامات الأساتذة لا يمكنها أن تنجز الملفات بالسرعة اللازمة. وعليه، يبقى قبض مستحقات أساتذة التعليم المسائي فصلياً، وفي أحسن الأحوال مرة كلّ شهرين.

وفيما أعلنت اللجنة، في بيان أول من أمس، أنّها ستنتظر ردّ الأساتذة على مقترحات الوزارة واليونيسف، لم ينتظر مديرو المدارس هذا الردّ، بل سارعوا إلى الإعلان عن فتح الصفوف وإطلاق العام الدراسي. وتسجل المصادر تجاوباً كبيراً وسط أساتذة التعليم المسائي للعودة إلى التعليم، ولا سيّما أنّ معظمهم، متعاقدين وملاكاً، يريدون عودة العمل كونه يؤمن ما يزيد على 500 دولار شهرياً لمن يعطي منهم دواماً كاملاً (21 حصة أسبوعياً).

المستعان بهم أساتذة درجة ثانية

في ظلّ تهليل وزارة التربية بانتظام العام الدراسي في شقّه الصباحي، رفع الأساتذة المستعان بهم الصوت أول من أمس بسبب عدم قبض مستحقاتهم للشهر الثاني على التوالي. وأتت صرخة هؤلاء، بعد تقاضي معظم الأساتذة في التعليم الثانوي والأساسي حوافز تشرين الأول البالغة 300 دولار، فيما هم بقوا من دون أيّ تقديمات في العام الدراسي الحالي والماضي، في وقت تتوقع فيه الوزارة منهم الذهاب يومياً إلى مدارسهم للتعليم.

ويبلغ المستعان بهم 627 أستاذاً يؤدّون حوالى 9 آلاف حصة تدريسية أسبوعياً في المدارس كافة. وهم لا يزالون من دون عقود منذ 10 سنوات، وتفتش وزارة التربية سنوياً عن مخارج لتمويل مستحقاتهم، وكان آخرها طلبها من الـ«يونيسف» الدفع لهم، ما جعل الأخيرة مسؤولة عن 13 ألف أستاذ في لبنان موزعين على الشكل الآتي: 10 آلاف أستاذ في التعليم المسائي، 1000 مرشد صحي وتربوي، 2000 مستعان بهم موزعين بين التعليم الصباحي والمسائي.

تقرير

تفرّغ أساتذة «اللبنانية»: لا حماسة للإقرار؟

فاتن الحاج

يحيط التكتم بملف تفرغ الأساتذة المتعاقدين في الجامعة اللبنانية، فيما «يبني» رئيس الجامعة بسام بدران، بسرية تامة، ملفاً متوازناً طائفياً، وفق مصادر جامعية، بعد استطلاع مواقف القوى السياسية بشأن الأسماء، من دون أن يطلع أياً منها على التفاصيل الدقيقة لما بعده. ولا يملك الأساتذة المتعاقدون أنفسهم معطيات دقيقة بشأن الملف سوى تطمينات من رئيس الجامعة بأن المشروع يسير بخطى حثيثة لإنضاجه ولعدم إسقاطه من القوى السياسية، كما حصل مع ملف دخول الأساتذة المتفرغين في الملاك.

وتؤكد المصادر إن إدارة الجامعة ستنجز، خلال أسبوعين، ما عليها لجهة إعداد الدراسات حول الملاكات التعليمية (حاجة الكليات إلى الأساتذة) ووضع لائحة اسمية بالأساتذة المرشحين للتفرغ ورفعها إلى وزير التربية تمهيداً لإحالتها على مجلس الوزراء. وفيما يجري التداول بأن عدد الأساتذة الذين سيشملهم الملف هو 1300، سيفرَّغون على ثلاث دفعات، أي على ثلاث سنوات، تنفي المصادر الجامعية صحة الأرقام المتداولة «ما دام الرئيس لم ينجز بعد الصيغة النهائية التي تتضمن أسماء المرشحين». فيما أشير إلى أن ثمة خشية لدى بعض الأساتذة المتعاقدين المسيحيين من «خدعة» زيادة أسماء متعاقدين مسيحيين شكلياً لترتيب العدد ممن كانوا متعاقدين في الجامعة وغادروها نهائياً إما إلى الخارج أو إلى جامعات خاصة.

غير أن الأجواء السياسية، في المقابل، تشير إلى تراجع منسوب التفاؤل بقرب إقرار الملف في مجلس الوزراء، بعدما أشيع لأسابيع عدة أنه موضوع على «نار حامية».

وبحسب المعلومات، يبدو أن الملف «تعريس» مجدداً، إذ تشير مصادر مطلعة إلى أنه ليست هناك ضمانة بأن تكون الدفعات الثلاث متوازنة بين المسيحيين والمسلمين، وبين السنّة والشيعة. ورجحت مصادر أخرى أن يكون أحد أسباب عرقلة الملف خشية الأساتذة المتفرغين من أن يؤثر «التفرغ الجديد» على رواتبهم وحوافزهم مع توزع الأموال المحدودة المرصودة بين المتفرغين القدامى والجدد، إضافة إلى انعكاس قرار التفرغ على ملاءة صندوق تعاضد الأساتذة. وليس أقل التعقيدات الكلفة التي يرتّبها إقرار الملف وكيف ستؤمن الأموال له ومدى استعداد وزارة المال لتغطية المبالغ المطلوبة. وثمة من يسأل ما إذا كان تراجع أعداد طلاب الجامعة لهذا العام سيؤثر على الملف، خصوصاً أن هناك تخمة في أعداد الأساتذة في بعض الاختصاصات. وفوق ذلك كله، لا يبدو أن القوى السياسية متحمسة أصلاً للملف، إذ لا تندرج الجامعة اللبنانية في سلّم أولوياتها أساساً.

> تعقيدات طائفية ومالية تعيد «عربسة» الملف

ومع ذلك، هناك رأي في الجامعة يقول إن لا قيمة للتفرغ إذا لم تتحسن رواتب الأساتذة، باعتبار أن الأستاذ سيبقى مضطراً للبحث عن عمل آخر ولن يستطيع التفرغ كاملاً للجامعة والبحث العلمي.

(مروان بو حيدر)

الجمع بين النيابة وملاك «اللبنانية» غير قانوني!

حسمت هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل عدم القانونية لقرار مجلس الوزراء الصادر في الأول من تشرين الثاني الجاري، والقاضي بتأخير مباشرة العمل في ملاك الجامعة للنائبين الأستاذين في الجامعة اللبنانية غادة أيوب وبلال حشيمي ووزير الإعلام زياد مكاري وهوديا الترك. وأكدت الهيئة أنه لا يمكن حفظ حق النواب في دخول الملاك التعليمي للجامعة، إذ إنّ «المادة 109 من قانون الانتخاب لأعضاء مجلس النواب اعتبرت أن عدم رفض عضوية المجلس خلال شهر يلي إعلان الانتخاب يؤدي إلى اعتبار صاحب العلاقة منفصلاً حكماً من وظيفته».

رأي الهيئة أتى بناء على طلب النائبة حليمة القعقور الذي كان اسمها مدرجاً ضمن لائحة الأسماء التي طلب وزير التربية عباس الحلبي حفظ حقها في دخول الملاك، إلا أنّ القعقور قررت أن تسلك المسار القانوني للتأكد من قانونية الخطوة فأودعت، بواسطة وكيلها المحامي وفيق غريزي، كتاباً لدى وزير العدل هنري الخوري تطلب فيه من هيئة التشريع والاستشارات إبداء الرأي بشأن تطبيق، عن طريق القياس، ما هو معمول لدى المجلس الدستوري على النواب المعيّنين بموجب مرسوم في ملاك الجامعة، أو اعتبارهم منتدبين إلى مجلس النواب على أن يعودوا إلى ممارسة عملهم في ملاك الجامعة عند انتهاء ولايتهم في المجلس النيابي. وأكد رأي الهيئة أن «لا قياس في معرض النص الصريح» للمادة 109.

ورغم أن رأي الهيئة غير ملزم، أبلغت القعقور إدارة الجامعة اعتذارها عن عدم الالتحاق بالملاك على قاعدة عدم جواز الجمع بين عضوية المجلس النيابي ووظيفة أستاذ في ملاك الجامعة، علماً أن قرار مجلس الوزراء المتعلق بأيوب وحشيمي ومكاري ليس الأول من نوعه. فقد سبق أن مرّرت الحكومة في حزيران 2022 قرار تفرغ منفرد لوزير الأشغال علي حمية دون باقي الأساتذة المستثنين من قرار التفرغ عام 2014 ودون الأساتذة المرشحين لملف التفرغ الجديد. وفعلت الحكومة السابقة الأمر نفسه عام 2020 عندما أصدرت مرسوماً أدخلت بموجبه وزير الصحة السابق حمد حسن ووزيرة العمل السابقة لميا يمين في ملاك الجامعة، وبرّرت القرار يومها بأنه محاولة لحفظ حقوق الأساتذة المتفرّغين في الجامعة بعد انتدابهم إلى موقعهم الوزاري.

(الأخبار)

تقرير

توسيع وكلاء البيع لشركات غير مؤهلة
القرم يفشل في استبدال «الزعران»

قبل بضعة أشهر حاول وزير الاتصالات جوني القرم تعديل شروط «عقود الوساطة» لدى شركة «تاتش» بهدف إدخال وسطاء جدد لأن الوسطاء الحاليين «زعران». تركّزت المحاولة حول مدى قانونية إجراء مناقصة لتلزيم عقود الوساطة، فوجد الوزير نفسه أمام خيارين: مواصلة تطبيق الآلية الحالية «غير التنافسية» التي تحدد مواصفات مقابل عمولة محدّدة مسبقاً، أو تلزيم العقود وفق مزايدة تحدّد فيها المواصفات مقابل من يدفع أكثر. الوزير أبقى الآلية الأولى، بينما هو يدفع في اتجاه منح التراخيص لشركات جديدة ليست مطابقة للمواصفات، وهو ما أثار الريبة في محاولة الوزير استبدال الوكلاء أو الوسطاء لأنه فقط يريد إدخال شركات جديدة لمنحها احتكاراً أو لمنحها حصّة من السوق.

في أيار من السنة الجارية، أوعز الوزير إلى شركة «تاتش» أن تعدّ رسالة لهيئة الشراء العام لاستيضاح رأيها في شأن عقود وسطاء البيع ومدى خضوعها لقانون الشراء العام. وقالت «تاتش» إن هذه العقود تتضمن وكالة بيع خدمات ومنتجات مثل الخطوط وبطاقات إعادة التعبئة وخدمات تبديل الشرائح لقاء حسم من هذا النوع من شركات توزيع تم اختيارهم من دون مناقصة ومن دون مزايدة في عام 2012 عبر تحديد شروط ومواصفات لاختيار هذه الشركات. وقبل 2012، كانت هناك 16 شركة مختارة لدى «تاتش»، إنما في آب 2012 حدّدت شروط جديدة فتقدمت 24 شركة مطابقة للشروط ووقعت عقوداً معها، ثم اختبرت شركات جديدة لاحقاً فيما أغلق بعضها الآخر.

ردّت الهيئة بأن شركة «تاتش» تخضع لقانون الشراء العام، وبذلك تعدّ «العقود التي تجريها خاضعة لقانون الشراء العام إذا اتصفت بصفة «عملية شراء» وفقاً لأحكام الفقرة 2 من القانون والمعرفة بأنها حيازة الجهة الشارية لوازم أو أشغالاً أو خدمات».

لكنّ تجار الخلوي اعترضوا على ذلك، مشيرين في كتاب موجّه إلى الشركة سلّمت نسخة منه إلى هيئة الشراء العام، بأن عقودهم مع شركتي الخلوي مختلفة بتوصيفها عن تلك التي نصّ عليها قانون الشراء العام، وأرفقت نسخة من هذه العقود وشروطها والملاحق المتعلقة بها مع طلب مراجعة. هكذا، خلصت الهيئة إلى أن كتاب تجار الخلوي يتضمن التاهيل لإعطاء صفة الوسيط أو الوكيل «على أن يتقاضى الوسيط أو الوكيل نسبة مئوية على خدمات الوساطة والوكالة، وهذه النسبة تطبق من حيث المبدأ على الجميع بذات الطريقة وذات المعدلات». لذا، خلصت الهيئة إلى أن هذه الآلية «لا تتعلق بشراء خدمات على أساس السعر الأدنى»، بل هناك آلية مختلفة تتضمن تحديداً مسبقاً لشروط التاهيل لإعطاء صفة الوسيط أو الوكيل «على أن يتقاضى الوسيط أو الوكيل نسبة مئوية على خدمات الوساطة والوكالة، وهذه النسبة تطبق من حيث المبدأ على الجميع يتقاضى الأقلّ عمولة، وهي الآلية الخاضعة لقانون الشراء العام كونها تتعلق بشراء خدمات على أساس السعر الأدنى»، بل هناك آلية مختلفة تتضمن تحديداً مسبقاً لشروط التاهيل لإعطاء صفة الوسيط أو الوكيل «على أن يتقاضى الوسيط أو الوكيل نسبة مئوية على خدمات الوساطة والوكالة، وهذه النسبة تطبق من حيث المبدأ على الجميع بذات الطريقة وذات المعدلات». لذا، خلصت الهيئة إلى أن هذه الآلية «لا تتعلق بشراء خدمات على أساس السعر الأدنى»، بل هناك آلية مختلفة تتضمن تحديداً مسبقاً لشروط التاهيل لإعطاء صفة الوسيط أو الوكيل «على أن يتقاضى الوسيط أو الوكيل نسبة مئوية على خدمات الوساطة والوكالة، وهذه النسبة تطبق من حيث المبدأ على الجميع

(هيثم الموسوي)

- مواصلة الشركة القيام بما تقوم به حالياً، أ) إعطاء صفة الوسطاء والوكلاء بالاستناد إلى اعتبارات نظامية مقابل عمولات مطبقة على الجميع بالتساوي.
- تلزيم جباية إيرادات الشركة أو ثمن بيع المنتجات أو الترويج للخدمات مباشرة إلى وسطاء أو وكلاء يتم اختيارهم بطريقة تنافسية على قاعدة من يقدّم السعر الأدنى، وهذا يخضع لقانون الشراء العام.

القرم قرّر أن يبقى ضمن السلوك الأول، وفق عدد من تجار الخلوي، فإن هدفه توزيع رخص وسيط أو وكيل جديدة لجهات لا تستوفي الشروط. فهناك، مثلاً، شركة مؤسسة حديثاً يملكها محام من زغرتا، ليس لديه أدنى خبرة في البيع والتوزيع، لكن القرم أراد منحه ترخيصاً ليكون وسيطاً لشركة «تاتش». وهناك شركة ثانية أيضاً بالمواصفات نفسها وهي مملوكة من شخص أصوله في البقاع الغربي. وفي مشروع العقد الذي حاول الوزير تسويقه، يمنح الوسطاء الجدد مهلة ثلاثة أشهر تجريبية، ما دفع نقابة الوسطاء إلى إبلاغه بأن وجود 52 شركة تعمل في هذا المجال لا يعدّ احتكاراً يحاول الوزير كسره، كما أنه ليس حقلاً تجريبياً لممارسة الأعمال، فإما تنطبق المواصفات أو لا تنطبق.

(الأخبار)

تقرير

كباش كتائبي - قواتي في «المحامين»

لينا فخر الدين

أظهرت الجلسة الأولى لمجلس نقابة المحامين إثر انتخاب فادي المصري نقيباً محاولة حزب القوات اللبنانية تخليص حساباته مع الكتائب، ومدى الانقسام العامودي داخل المجلس. فعلياً، أراد حزب القوات ردّ الضربة للكتائب بتأكيد حضوره في النقابة، وإمكان تشكيله «بلوك» في وجه المصري متى دعت الحاجة.

الكباش بين الحزبين بدا واضحاً في الجلسة الأولى التي انعقدت الثلاثاء الماضي، وشهدت انتخاب أعضاء هيئة المجلس: مايا شهاب لأمانة السر، ومايا الزغريني مفوّضة قصر العدل، وجورج يزبك أميناً للصندوق، وتقرّر انتداب المحاميَين عبده لحود وميسم يونس كعضوَين منضمَّين أمام المحكمة النقابية، وحلّ لبيب حرفوش وإيلي إقليموس عضوين رديفَين. هذه «التشكيلة» دفع ثمنها المحامي سعد الدين الخطيب الذي خسر منصبه أميناً للسر. ونُقل عنه أنّ كلمته في أحد المؤتمرات العربية نصرةً لغزة وعدم وقوفه إلى جانب مرشّح القوّات عبدو لحود، أدّيا إلى رسم القوات سيناريو «تطييره» لمصلحة شهاب التي تحظى بدعم من النقباء السابقَين، فيما ينفي من صوّتوا ضده أن يكون الأمر مرتبطاً بآرائه السياسية، بل بـ«أدائه في النقابة في السنوات الماضية وإصراره لعب دور الحاكم بأمره».

ويقول متابعون إن خيارات المصري تتراوح بين الدّعوة إلى جمعيّة عموميّة بعد استنفار ناخبيه لتمرير قطع الحساب والإبقاء على رسم اشتراك يصل إلى 200 دولار، وهو مبلغ متّفق عليه مع غالبيّة المحامين، أو سيكون على مجلس النقابة إرجاء البحث في قطع الحساب إلى السنة المقبلة، وفقاً لما يتيحه النظام الداخلي، وهو المرجّح لعدم إمكانية البتّ به مع مطالبة بعض أعضاء مجلس النقابة بالتعاقد مع شركة حسابات للتدقيق في حسابات النقابة، بحجة وجود علامات استفهام على مشروع قطع الحساب الذي صوّتت ضدّه الجمعيّة العموميّة.

قطع حساب النقابة للسنة الماضية وميزانيتها، ورفع رسم الاشتراك من 800 ألف ليرة إلى 400 دولار.

> التناحر بين الفريقين أدى إلى الإطاحة بالخطيب من أمانة سرّ النقابة

طوفان الأقصى

آلة حربية استعمارية تمعن في التضليل وازدواجية المعايير

تبادل الأسرى: الإعلام الغربي يواصل سقوطه الأخلاقي

منذ السابع من أكتوبر، سارع الإعلام الأوروبي والأميركي إلى تقديم دعمه غير المشروط في خدمة البروباغاندا الصهيونية القائمة على نشر الأكاذيب واستخدام الذكاء الاصطناعي في تزوير الصور لسرد تفاصيل الحرب بما يخدم مصالح جيش الاحتلال الاستيطاني. عملية تبادل الأسرى لم تشذّ عن هذه القاعدة!

تهاني نصّار

منذ بداية العدوان الصهيوني على قطاع غزة عقب تنفيذ عملية «طوفان الأقصى» في السابع من تشرين الأول (أكتوبر) 2023، شهدنا كيان الاحتلال يجيّش وسائل إعلامه لخدمة روايته المضلّلة في الحديث عن «كتائب القسام» والمقاومة الفلسطينية، والمدنيين الغزيّين الذين وصف جلّهم بأنهم «ليسوا بشراً»، وبالتالي يحقّ إبادتهم. يومها، سارع الإعلام الغربي إلى تقديم دعمه غير المشروط لخدمة البروباغاندا الصهيونية القائمة على نشر الأكاذيب واستخدام الذكاء الاصطناعي في تزوير الصور لسرد تفاصيل الحرب بما يخدم مصالح جيش الاحتلال الاستيطاني. لم يكتفِ العدو بذلك، بل استخدم كل وسائله التي أثبتت فشلها بسرعة غير مسبوقة، مثل التمثيل وتنكّر إسرائيليين (ممثلون/ فنانون هزليون/مستخدمو مواقع تواصل) بدور فلسطينيين من غزة، راحوا يشكون «حماس» أو يقدّمون تمثيلية عسكرية تشتري لهم بعض الوقت من التأييد المحلي والعالمي لآلة الحرب المتوحشة التي مارست مذابح وإبادات لعشرات الآف الغزّيين.

في قراءة الإعلام الغربي خلال العدوان على غزة، ظهرت بوضوح شديد ازدواجية المعايير في التعامل مع الفلسطينيين والأخبار المتعلقة بكل ما كان يحدث في الحرب. ويمكن القول إنّ أبرز ما نقده، حتى كثيرون من الغربيين المعادين للصهيونية، يتلخّص في اللغة المستخدمة في الحرب الإعلامية. في محاضرته قبل أسابيع في جامعة «يو سي بيركلي»، شدّد إيلان بابيه، أحد أبرز المؤرخين الجدد في كيان الاحتلال، على اللغة التي يستخدمها الصهاينة في سرد الصراع الصهيوني الفلسطيني: لغة «تحضّن إسرائيل ولا تسمح بتبرير النضال الفلسطيني ضد الاستعمار». شدّد بابيه حينها على أهمية استخدام اللغة، مع إدراك عالٍ لما تخدمه في نشر الفكر الصهيوني وحشد التأييد العالمي له، قائلاً: «أكبر التحديات التي نواجهها كناشطين من أجل فلسطين أننا لا نستطيع تحدّي عقود من البروباغندا والتلفيقات والسرديات المضادة بالمقاطع الصوتية، وهذه مشكلتنا الرئيسية. نحن بحاجة إلى مساحة

> **أثبت السفير الفلسطيني حسام زملط أنه لا يقع ضحية الترهيب الذي يمارسه الإعلاميون المتمرّسون في مهنتهم**

ووقت لشرح الواقع لأنّ الكثير من المنصّات ومصادر المعلومات والأماكن التي تنتج المعرفة، رسمت صورة ووضعت تحليلات خطأ عن فلسطين جرى تشكيلها على مرّ السنوات بمساعدة الأوساط الأكاديمية والإعلام وهوليوود والمسلسلات التلفزيونية التي تؤثر في عقول الناس وعواطفهم».

يرى أبو السيميولوجيا ومطوّر علم اللسانيات اللغوي السويسري فيرديناند دو سوسير (1857-1913)، أنّ اللغة بطبيعتها بنيوية، أي إنّها بُنية قائمة بحد ذاتها يمكن فهمها على أنّها أداة تخدم التواصل البشري عبر نظام من الرموز (الكلمات والأحرف). البنيوية، المشتقة في الأصل من اللغة اللاتينية التي تعني «شيّد أو بنى»، توحي باسمها أنها شيء منظم له ترتيبه الخاص، والمعنى يظهر من ترتيب العناصر التي تشكّل الجملة، فأي تغيير في ترتيب الكلمات يؤدي بنسبة معينة إلى تغيير معنى الجملة. قدّم سوسير العلاقة «التركيبية/ Syntagm» والعلاقة «التبادلية/ Paradigm» في اللغة، معتبراً أنّ «السينتاغم» هو تركيبة الجملة الأفقي. أما «البراديم» (عامودي)، فهو مجموعة الاحتمالات والإشارات اللغوية التي تستبدل كلمة واحدة في الجملة، وأي تبديل للكلمة بمرادف آخر لها، وإن كان يخدم معنى مشابهاً يبقى في إبحائه الثقافي والمجتمعي، يضيف شيئاً جديداً على المعنى العام للجملة. لتبسيط الفكرة، يمكن تناول موضوع المصطلحات المستخدمة في الإعلام مثل «شهيد/ قتيل»، «فدائي/ إرهابي»، «مقاوم/مخرّب»، «جيش الدفاع الإسرائيلي»/ قوات الاحتلال» أو «جيش العدو الصهيوني»، فكل واحدة وإن كانت تدل في الظاهر على الشخص ذاته، إلا أنّ تفضيل استخدام كلمة من بين عدد من الاحتمالات، يوحي بمدلول ثقافي وإيديولوجي. هذا الاختيار الواعي والمتعمّد للإشارة اللغوية (الكلمة/ المصطلح) وجدناه حاضراً بقوة في تغطية الإعلام الغربي لاتفاق التبادل بين المقاومة الفلسطينية وجيش الاحتلال. المعركة الإعلامية وتأثيرها في الجماهير، يكمنان في اللغة المستعملة والمصطلحات التي تتكرّر وتترسّخ لدى المستمع، حتى تقنعه بما يخدم الأجندات السياسية للمنصّات الإعلامية.

في نقد اللغة التي يستخدمها الإعلام الغربي للحديث عن الهدنة واتفاق تبادل الأسرى المستوطنين بالأسرى الفلسطينيين، يمكن رصد أبرز المصطلحات التي قد تبدو في ظاهرها مرادفات تدل على الشيء/ الشخص ذاته، أما في مدلولها الثقافي والسياسي، فهي تختلف أشد اختلاف، خصوصاً في معناها وأثرها النفسي في الجماهير: «أطفال/ أشخاص دون الثامنة عشر/ قاصر»، و«مدنيون/ أضرار جانبية»، و«النساء والأطفال/ دروع بشرية»، و«رهائن/ معتقلون/ مساجين»، وكانوا في السجون الإسرائيلية قبل السابع من أكتوبر؟ كما تعلم، لدينا المئات من الأطفال الفلسطينيين الذين تعتقلهم إسرائيل على مدى سنوات من دون تهمة، ولا محاكمة، ولا إمكانية الوصول إلى المحامين أو عائلاتهم وأولياء أمورهم. هذا أمر غير مقبول حقاً، إنه لا ينتمي إلى يومنا هذا وإنسانيتنا. وبالتالي، فإنه الوقت المناسب للتركيز حقاً على نظام القمع الشامل. وأنتم تعلمون ما هو معبّر جداً أن الكثير من وسائل الإعلام الدولية تركّز على الإسرائيليين الخمسين». يقاطعه كويست معلّقاً: «السبب بسيط بالنظر إلى الطور التي توضح كيفية اختطاف هؤلاء الأشخاص، تم إلقاء جميع النساء المسنّات على دراجات نارية وهن يصرخن، ونُقلن عبر الحدود ودفعهن إلى الأنفاق وبقين في الظلام. هناك فرق كمي ونوعي في طريقة الاحتجاز بين الاثنين». لكن زملط يجيب مجدداً: «الفارق أن الأول يقوم به أفراد، أما الثاني فتقوم به دولة ترعى جيشاً يداهم منازل الأبرياء في منتصف الليل وفي ساعات الصباح الأولى، يوقظ هؤلاء الأطفال في حالة رعب شديد». يقاطعه المذيع ولا يسمح له بإكمال كلامه، لكن زملط يكمل: «من المثير حتى إقامة أي مساواة/ إنصاف equity بين دولة عضو في الأمم المتحدة هي إسرائيل ومسؤوليتها بموجب القانون الدولي وبين الأفراد. لذا في الواقع، فإن الافتقار إلى العدالة هو التركيز على المسؤولية بين الجهات الفاعلة بين قوسين التي يجب أن تؤديها بما يتوافق تماماً مع القانون الدولي».

يحاول مذيع CNN أن يضغط على حساسية فرض سيادة السلطة الفلسطينية في غزة، بقوله إنّ نتياهو قال إنّ السلطة الفلسطينية لن تكون قادرة على فرض سيطرتها، ولن يكون لها دور في ما يحدث في غزة بعد الحرب. يأتيه الرد: «هذه أجندة نتنياهو منذ ربع قرن وهو يصرح علناً بذلك. لذلك نحن لا نستمع إلى الساسيين الإسرائيليين ويجب أن نتوقف عن سماعهم. هو موجود ليمنح تحقيق حلّ الدولتين وتحقيق جبهة فلسطينية جغرافية موحدة، ويحافظ على الانقسام ويهاجم منظمة التحرير. وماذا يفعل المستوطنون غير الشرعيين في الضفة الغربية؟ قُتل أكثر من 200 شخص منذ الحرب على غزة. هذا منطق نتنياهو في الحفاظ على الاحتلال». الخطاب الموحّد واللغة العاطفية التي تستعملها القناة، نراها أيضاً في تغريدات موظفيها وحساباتهم الخاصة على مواقع التواصل الاجتماعي مثل تغريدة الإعلامي الأميركي بيرس مورغان الذي لديه من الإحساس والمشاعر ليتعاطف مع عائلة «إسرائيلية» لم يكن أفرادها من ضمن الأسرى الذين سيُطلق سراحهم، إذ كتب «إن المعاناة المستمرة لعائلات هؤلاء الرهائن المساكين لا يمكن التعبير عنها»، متجاهلاً أنّ هناك آلاف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. في المقابل، ظهر مذيع القناة الأميركي وولف بليتزر في اتصال مع نُعمة الباقر، مراسلة التحقيقات الدولية حول عملية تبادل الأسرى، لكنّ النظرة على وجه بليتزر تظهر أنّه لم يكن يتوقع كلامها، إذ قالت: «السلطات الإسرائيلية أغلقت الطرق، وحاصرت وسائل الإعلام في مكان واحد، وأحضرت الفلسطينيين من الباب الخلفي عندما استقبلوهم، ولم تسمح لأفراد الأسرة إلا بالحضور في صف واحد محدود جداً في سيارات فردية، وهناك سبب لذلك، فبعكس مظاهر الاحتفالات في رام الله والضفة الغربية، هنا في شرق القدس، تستطيع السلطات الإسرائيلية فرض تنفيذ تصريح وزير الأمن القومي اليميني المتطرف الذي اعتبر السجناء المفرَج عنهم اليوم إرهابيين، ولكن ليس هذا فقط، بل قال إن أي فلسطيني يحتفل، سيواجَه بتهمة الإرهاب. لا سبب لوصفهم بالإرهابيين، لأنه بحسب تقديرات إسرائيل نفسها، كان هؤلاء السجناء 15 قاصراً، و10 منهم متّهمون فقط، و24 امرأة معتقلة، لم توجه إليهم اتهامات. تخيل أن ابنتك قد عادت إليك إلى المنزل وعليك أن تختبئ في الداخل للتعبير عن فرحتك».

بالانتقال إلى BBC البريطانية التي ادّعت لعقود أنّها الأكثر مهنية وتعتبر مقياساً مهماً في الاحترافية الإعلامية، فقد سقطت ورقة التوت عنها منذ بداية «الطوفان». إذ أثبتت أنّ «المهنية» غير متلازمة مع «الأخلاق»، فالقناة المحترفة ليست بالضرورة «أخلاقية» و«موضوعية». بثت المحطة خبراً تعزّز فيه توجّهها السياسي بالقول إنّ عدداً من الأشخاص من بينهم طفلان «ماتوا» في غزة، بينما «قُتل» عدد في «إسرائيل». الفارق هنا بين مصطلحي «الموت» و«القتل»، أنّ الأول لا يضع اللوم على أي جهة، فالموت يحدث حتى من دون سبب، أمّا القتل فيحتّ المستمع ليسأل: من القاتل؟ تحاول القناة الحفاظ على سرديتها عبر استضافتها مسؤولين ومتحدثين صهاينة، لكنها في أحيان عدة تشي بما يجب التستر عليه حسب سياسة القناة، مثلما حدث مع استضافة المتحدث الرسمي باسم الحكومة الإسرائيلية إيلون ليفي، فسألته المذيعة عن إمكانية سماح «الجيش الإسرائيلي» للصحافيين الدوليين بمساندة زملائهم المحليين في غزة ونقل القصة ميدانياً خلال مدة الهدنة. جاء رده بأن الإعلام العالمي كان يرافق الجيش لفضح «دلائل جرائم حماس»، و«النفق أسفل المستشفى سيجعلهم يرون بالدليل الكامل كيف تستخدمها «حماس» كدروع بشرية في خرقها للقوانين الإنسانية» و«تستغل المدنيين لتحقيق أهدافها الخاصة بالحرب والجهاد ضد الشعب الإسرائيلي سيتوضح». لكن حين تعلّق الصحافية أنّ في خدمة الوضوح السماح للصحافيين بحرية الوصول لرؤية ذلك، والجيش يقوم بتسهيل الزيارات الصحافية ولكنه في الوقت نفسه «يمارس القيود على المواد التي يستعملها الصحافيون... فماذا عن حرية الوصول المهم؟» فيجيب إجابة ضعيفة جداً: «لا أستطيع التعليق بالتحديد كيف يخطّط الجيش لتسهيل وصول الصحافيين للمعلومات في غزة».

بوقاحة أيضاً يقول أحد المتحدثين عبر القناة ذاتها: «سياتي وقت، وأعتقد أنّ الإسرائيليين يدركون ذلك عندما يصبح الضغط الدبلوماسي من الغرب قوياً جداً إذ يتعيّن عليهم الرد على ذلك، ليس بسبب العدد المرعب من القتلى الفلسطينيين ولكن أيضاً لأن الغرب يعاني الآن. ويعاني الحلفاء الغربيون من الضرر الذي لحق بسمعتهم في بقية العالم لأن بقية العالم يرى المعايير المزدوجة». عدد الشهداء الفلسطينيين وعدد الأطفال الذين قتلتهم «إسرائيل» ليس الدافع لهذه الرسالة، إنّما الخوف على «سمعة» الغرب التي

> **مجموعة لغوية أضاء عليها الإعلام الإيرلندي تحت عنوان «لغة التجريد من الإنسانية»**

يفقدها في أعين العالم ككل.

أما «واشنطن بوست»، فقد عنونت إحدى المقالات بقلم شيرا روبين «إسرائيل تطارد عدواً مراوغاً ومروعاً: الاغتصاب كسلاح حرب». اتهم المقال المقاومة الفلسطينية باغتصاب جماعي وعنف جسدي أجرته على الفتيات اللواتي كنّ في الاحتفال يوم تنفيذ «عملية الطوفان»، ويظهر في النص «تحذير بأنّ التقرير التالي يتضمن أوصافاً بيانية للعنف الجنسي». أما صحيفة «غارديان»، فنشرت الخبر: «الرهائن (الإسرائيليون) الذين سيُطلق سراحهم هم نساء وأطفال، وعلى الجانب الفلسطيني مساجين نساء وأشخاص تحت الثامنة عشر».

على قناة «سكاي نيوز»، توجّهت المذيعة للمتحدث الإسرائيلي مارك ريغيف، مستشار رئيس وزراء الاحتلال، بالقول إنّهم أطلقوا سراح 39 امرأة وطفلاً، فقاطعها بأنه «لا يمكنه أن يتقبّل فكرة المساواة بين «هم أطلقوا سراح أطفال ونحن أطلقنا سراح أطفال»، قبل أن يسألها: «كيف يمكنك أن تقارني بين طفلة في الرابعة والخامسة والتاسعة بقاصر في السادسة عشر والسابعة عشر متورط في هجوم طعن أو رمي قنبلة أو أي عنف آخر. يمكنك القول «نساء وقاصرون»، لكن مقارنة ذلك بطفل إسرائيلي ذي عامين هو أمر غير موفق». أخافها ريغيف باتهامه فارتبكت وقاطعها مرة أخرى بنبرة أعلى: «إنك للمرة الثانية تتحدثين عن أطفال أبرياء مقابل مرافقين تلاعبت بعقولهم منظمات إرهابية». في استضافتها لديانا بطو، وهي محامية سابقة في «منظمة التحرير الفلسطينية»، بدأت قناة MSNBC بسؤال بدا ذا نبرة استخفاف، كأنه منطقي وإجابته معروفة، إذ قال المذيع: «هل تقولين إنّ الـ150 شخصاً (من الفلسطينيين) الذين سيطلق سراحهم في عملية التبادل لم يخضعوا لأي معاملات قضائية ولم يعرضوا على النظام القانوني؟»

فردّت بطو بأن معظمهم كذلك، وبأنّ هناك «نظاماً داخل إسرائيل يسمى الاعتقال الإداري، حيث يمكن احتجاز الشخص من دون تهمة أو محاكمة لمدة تصل إلى ستة أشهر، ويُجدّد اعتقاله كل ستة أشهر. معظم من اسمه على اللائحة، هو من هؤلاء. من المهم جداً أن ندرك أنه لسوء الحظ، فإن الضغط الدولي هو الشيء الوحيد الذي نجح في إطلاق سراح الأشخاص، ولم يكن هناك أي ضغط دولي على إسرائيل طوال هذه السنوات التي خلت».

أما قناة «فوكس» الأميركية، فقد عرضت تقريراً عن جنود صهاينة يقبضون على شاب فلسطيني من غزة، معصوب العينين بشريط أبيض ويظهر في خلفية المراسل بثياب داخلية زرقاء (أو رمادية) والجنود يجزونه يحاولون تجريده من أي حركة. لكن للمصادفة التي تتشارك فيها القناة مع وسائل الإعلام الصهيونية، فإنّ «حبل الكذب قصير جداً»، فبعد لحظات، ظهر في الفيديو الشخص نفسه وقد أزال العصبة البيضاء عن عينيه ورماها إلى جانبه على الأرض، كما يستطيع المشاهد رؤيته في الخلفية يرتدي بنطالونه بعدما أنهى «أداء تمثيليته» أمام الكاميرا.

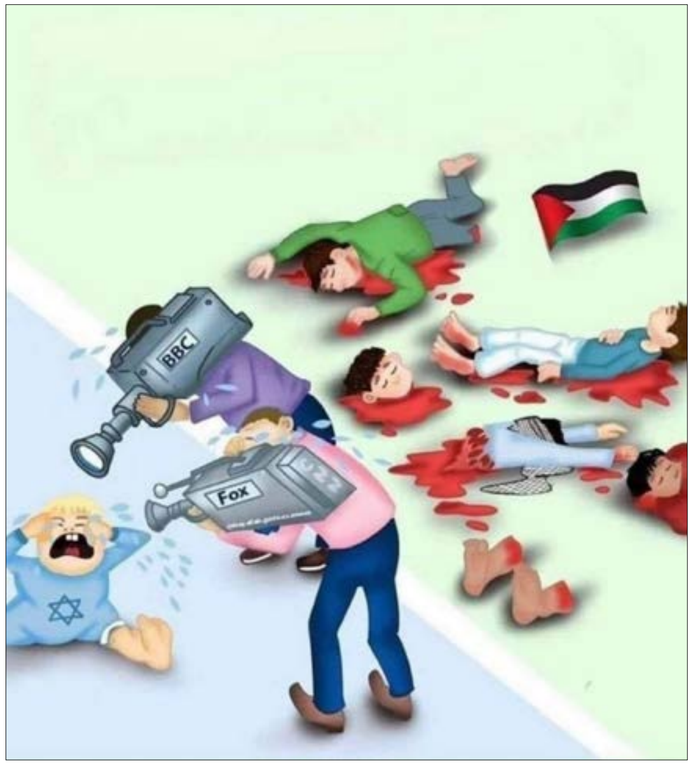

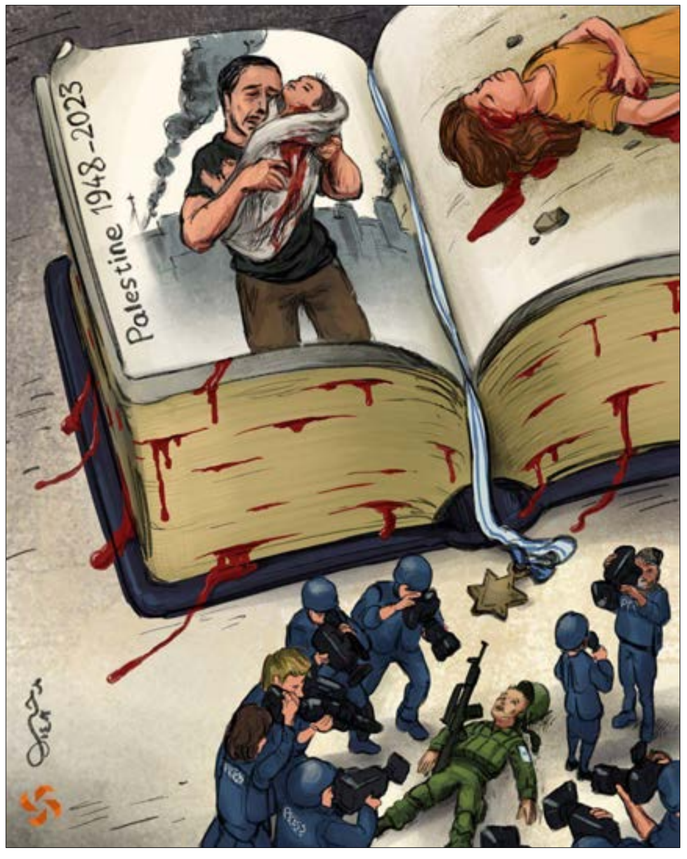

طوفان الأقصى

تمايزت X عن سائر منصات السوشال ميديا خلال حرب الإبادة والتطهير العرقي والتهجير التي تشنّها إسرائيل. منذ اللحظات الأولى لعملية «طوفان الأقصى»، كان شعب الإنترنت يحدّث صفحة تغذية المنشورات في X باستمرار. التطبيق الذي يشكّل الشباب الذين تقل أعمارهم عن 35 عاماً، نسبة 58 في المئة من مستخدميه، فتح المجال للأطراف كلّها لنقل ما يحدث، فصار أشبه بحلبة ملاكمة، انتصرت فيها المقاومة في معركة الرأي العام وثبّتت موقعها

زيارته الوشيكة إلى كيان الاحتلال أثارت تساؤلات كثيرة

هل سيتلو إيلون ماسك فعل الندامة؟

علي عواد

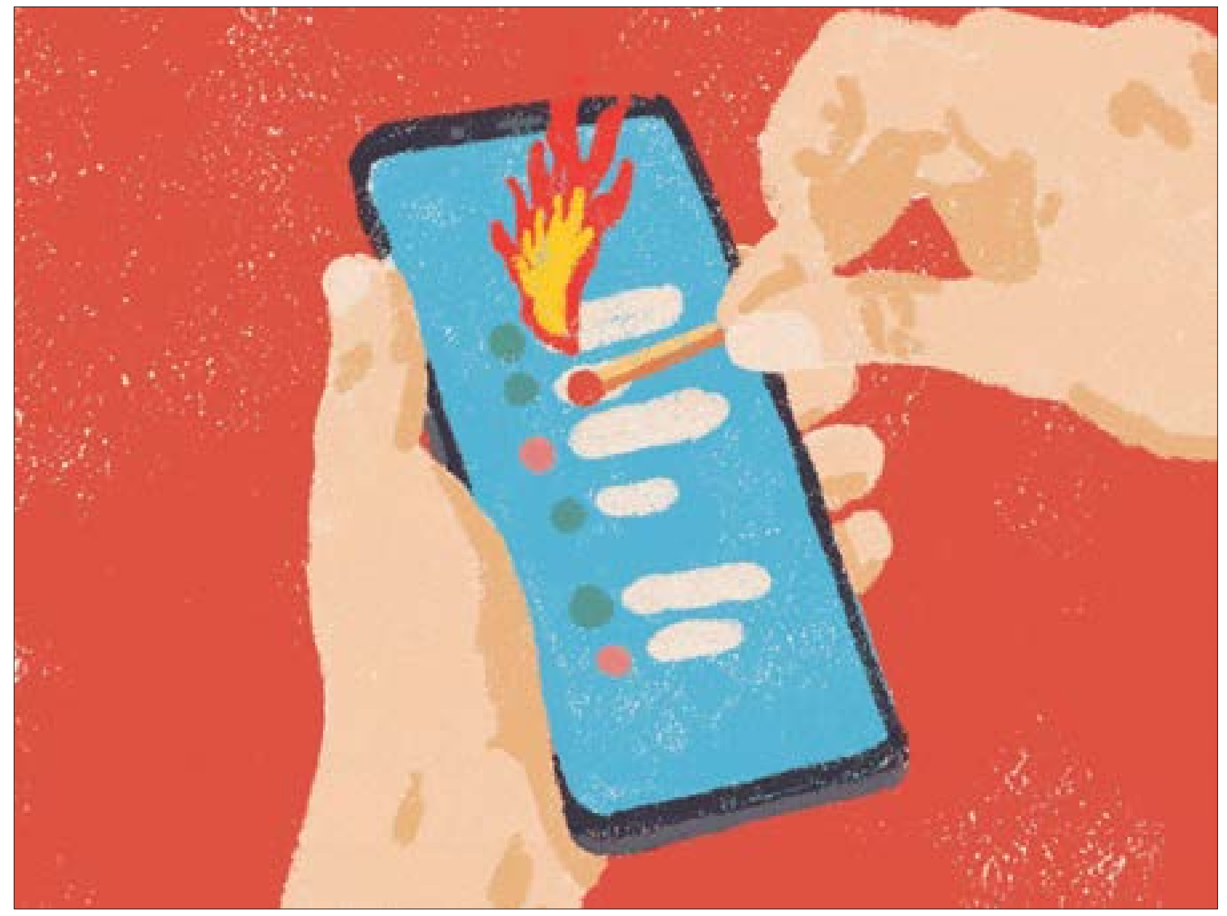

(لويس مازون ـ برشلونة)

في عصر تواجه فيه وسائل الإعلام السائدة ومنصات التواصل العملاقة انتقادات بسبب التحيّز والتقارير الانتقائية، صعدت منصة X (تويتر سابقاً) بسرعة إلى مكانة بارزة باعتبارها ساحة رقمية تسع الجميع، خصوصاً في أوقات الأزمات. تجاوزت أرقامها وسائل الإعلام التقليدية من حيث التفاعل والمشاهدة. هكذا، أصبحت X المفضلة للباحثين عن تغطية بديلة. ويبدو أنّها، حتى الآن، نجحت في إعادة تشكيل المشهد الإعلامي العالمي بالتوازي مع سقف حرية يعدّ عالياً جداً مقارنة بمنصات مارك زاكربيرغ (ميتا). وفي نظرة عامة على X، تقدم لنا أحدث الأرقام التي نشرها موقع exploding topics، في 20 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، صورة أقرب تتيح لنا فهماً أوسع لحركة المستخدمين على المنصة. تضم X قاعدة مستخدمين تحوي أكثر من 550 مليون مستخدم شهرياً (حسب أرقام الشركة)، ما يجعلها لاعباً مهماً في مشهد وسائل التواصل الاجتماعي. يكشف التوزيع الديموغرافي أنّ 58 في المئة من المستخدمين تقل أعمارهم عن 35 عاماً، ما يسلّط الضوء على شعبيتها بين جيل الشباب. التوزيع الجندري على X يبلغ نسبة 66,72 في المئة للذكور و33,28 في المئة للإناث، وهو أمر لافت، إذ إنّ غالبية منصات التواصل الاجتماعي الأخرى تكون النسبة فيها متساوية تقريباً بين الجنسين. علماً أنّ نسبة الذكور من مستخدمي X شهدت نمواً بنسبة 4 في المئة تقريباً منذ كانون الثاني (يناير) 2023. تتصدر الولايات المتحدة عدد المستخدمين بـ 19,43 في المئة من قاعدة المستخدمين، فيما تشكّل حصة المستخدمين المجمعة للولايات المتحدة واليابان والهند والمملكة المتحدة وتركيا ما يقرب من نصف مستخدمي X حول العالم (49,72%). ويقضي مستخدمو X ما متوسطه 21 دقيقة و25 ثانية لكل زيارة، ما يسهم في إجمالي متوسط وقت يقضيه المستخدم حوالى 34 دقيقة و48 ثانية يومياً. تظهر الأخبار ومواضيع الترفيه كأسباب رئيسية لاستخدام X، وهو ما يشير إليه 48% من المستخدمين. وفي حين تسجّل المنصة حوالى 500 مليون مشاركة يومياً، فإن 10% من المستخدمين ينشئون 92% من إجمالي المشاركات. إذاً، نحن أمام منصة يغلب عليها الشباب الذين تهمّهم الأخبار ومواضيع الترفيه، في الوقت الذي تتولى فيه نسبة 10% منهم تسجيل 92% من التفاعل، أي إنّ هناك جمهوراً متلقياً يحدّد من يريد الاستماع له. وهذه نقطة بالغة الأهمية سنعود إليها.

أن تكون إنساناً في عصر الديجيتال، يعني أن تكون متداخلاً في نسيج شبكة الإنترنت العالمية. في هذا العصر الرقمي، يُعدّ امتلاك حساب على السوشال ميديا بمنزلة امتلاك هوية رقمية تفتح لك باب عالم الويب الأوسع. إنه ليس مجرد حضور افتراضي، بل إنه مفتاح يمنح فرصة الوصول إلى عدد لا يحصى من المنصات والمجتمعات والثقافات والآراء والمعلومات. هي العدسة التي نرى عبرها العالم ونتفاعل معه. مرآة رقمية لحياتنا وأفكارنا وتجاربنا. وفي حين تستمر الحدود بين المجالين المادي والرقمي في التلاشي، وصولاً إلى الانغماس الكلّي للوعي البشري داخل الميتافيرس مستقبلاً، يبقى مشهد المجتمع الرقمي المعولم الحالي أمامنا مقسوماً بين فريقين: منصة X وتطبيق تيك توك من جهة، وكل منصات شركة ميتا من جهة أخرى. منصات ميتا مثل فايسبوك وإنستغرام وثريدز، خلقت جواً يشعر فيه المستخدم بالحذر عند مشاركة أي شيء، ما عدا صور القطط ربما. وخوفاً من رد فعل الخوارزميات العنيف أو انتهاك إرشادات المجتمع، يتردد المستخدمون في مشاركة أي شيء أكثر شخصية أو إثارة للجدل. والشعوب العربية، وتحديداً مناصرو القضية الفلسطينية، يعلمون جيداً كيف توضع حساباتهم تحت المجهر طوال الوقت. وآخر فصول آل زاكربيرغ، تقرير نشره موقع «ذا إنترسبت» في 21 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي، كشف عن سلسلة من الإعلانات المدفوعة على فايسبوك، باللغتين العربية والعبرية، تضمنت محتوى عنيفاً «يدعو بشكل مباشر إلى قتل المدنيين الفلسطينيين»، وإعلانات تطالب بـ «محرقة للفلسطينيين» والقضاء على «نساء غزة وأطفالها وشيوخها». واحتوت منشورات أخرى عبارات تصف أطفال غزة بأنهم «إرهابيو المستقبل»، مع الإشارة إليهم بـ «الخنازير العربية». في هذا السياق، قال مؤسس مجموعة «حملة» الفلسطينية لأبحاث وسائل التواصل الاجتماعي، التي قدمت اكتشافها عن الإعلانات لـ «ذا إنترسبت»، إنّ «الموافقة على هذه الإعلانات هي الأحدث في سلسلة من إخفاقات ميتا تجاه الشعب الفلسطيني»، مضيفةً أنه «طوال هذه الأزمة، شهدنا نمطاً مستمراً من التحيز الواضح والتمييز ضد الفلسطينيين».

في مقابل تحيّز ميتا ضد القضية الفلسطينية وفكرة المقاومة، يجد الجمهور العالمي والعربي حرية أكبر ومساحة رقمية فعلية للتعبير على X، سمح بها إيلون ماسك على المنصة التي يملكها. هذه الحرية خلقت نوعاً من التعاطف من قبل

انتصرت مشاهد أطفال غزة المروّعة في معركة الرأي العام العالمي

الجمهور العربي مع ماسك الذي لا يمكن إنكار شعبيته بين فئة الشباب حول العالم. كما يرى بعضهم أنّ الملياردير الآتي من جنوب أفريقيا التي شهدت فصولاً كارثية من الفصل العنصري بين البيض والسود، تركت أثراً في داخله، جعله يتعاطف مع شعب شرّدته وقتلته آلة الحرب الإسرائيلية على مدى عقود. هنا، لا بدّ من الإشارة إلى أنّه في مساء 27 شباط (فبراير) 2023 الماضي، هاجم مستوطنون قرية حوارة في نابلس في الضفة الغربية، حيث دمروا كل ما وصلت إليه أيديهم، مدفوعين بحملات تحريض وكراهية تناقلوها في ما بينهم عبر منصة X، وفقاً لتقرير نشره موقع techpolicy press في 12 أيلول (سبتمبر) الماضي. اجتاحت الهجمات الوحشية السكان الفلسطينيين في هذه القرية، بالتوازي مع تدمير للمنازل والمحاصيل والمركبات، ووقوع حادث إطلاق نار أسفر عن استشهاد فلسطيني. ألم يكن إيلون ماسك مالك المنصة يومها؟ كذلك، سيزور ماسك كيان الاحتلال خلال الأسبوع الحالي، وسيلتقي برئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، في علامة تضامن وسط جدل حول التصريحات الأخيرة التي أدلى بها على منصته. يوم الأربعاء الماضي، نشر حساب @breakingbaht تغريدة تتحدّث عن أنّ اليهود يؤيدون «الكراهية ضد البيض» ويدعمون هجرة «جحافل الأقليات». وما كان من ماسك إلا أن أيّد المنشور قائلاً: «لقد قلت الحقيقة فعلاً». ومن المتوقع بحسب «فوكس بزنيس»، أن يزور ماسك مستعمرات غلاف قطاع غزة ويرى آثار عملية «طوفان الأقصى». ووفقاً لما ورد، من المقرر أيضاً أن يلتقي الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ.

منذ بدء عملية «طوفان الأقصى»، كان الجميع على X لمتابعة آخر الأحداث. في تقرير بحثي نشره مركز Center for an Informed Public التابع لـ «جامعة واشنطن» في 20 تشرين الأوّل (أكتوبر) الماضي، سلّط الضوء على ظهور ما يسمونه «النخب الجديدة» على المنصة خلال عدوان قوات الاحتلال على غزة، وكيف أعادت هذه النخب، التي تم تحديدها عبر عملية جمع بيانات جديدة، تشكيل المعلومات على X، ما يشكل «تحدياً لمصادر الأخبار التقليدية». تكشف النتائج التي توصلوا إليها عن حسابات مؤثرة تهيمن على مصادر الأخبار باللغة الإنكليزية المتعلقة بحرب الإبادة الإسرائيلية. واللافت أنّه لهذه الحسابات متوسّط عدد أقل من المتابعين مقارنة بمصادر الأخبار التقليدية، لكنها تحقق مشاهدات أكبر بكثير. وخلافاً لوسائل الإعلام التقليدية، تعتمد «النخب الجديدة» بشكل كبير على مقاطع الفيديو والصور، التي غالباً ما تؤطّر بأسلوب عاطفي، ما يخلق نمطاً متميزاً من المحتوى. والأمر الأكثر إثارة للاهتمام أنّ عدداً من هذه الحسابات تلقّت ترقية مسبقة من مالك X، إما عبر توصيات مباشرة أو ردود على محتواها، ما يؤكد تأثير ماسك على ديناميكيات معلومات المنصة.

حدد الباحثون سبعة حسابات بارزة تشكل الخطاب، هي: @visegrad24، و@marionawfal، و@sentdefender، و@spectatorindex، و@warmonitors، و@collinrugg، و@centricmen. لعبت هذه الحسابات دوراً محورياً، إذ جمعت عدداً مذهلاً من المشاهدات على X بلغ 1,6 مليار مشاهدة على مدار ثلاثة أيام. يتفوق هذا الرقم الاستثنائي على إجمالي 112 مليون مشاهدة حصدتها ستة مصادر إخبارية تقليدية رئيسية على X، بما في ذلك «سي. أن. أن» و«بي. بي. سي»، خلال الإطار الزمني نفسه. ويصبح التناقض أكثر وضوحاً عند النظر في متوسط عدد المشاهدات لكل تغريدة. في حين بلغ متوسط مشاهدة الحسابات الإخبارية التقليدية نحو 376 ألفاً لكل تغريدة، حققت «النخب الجديدة» ما متوسطه 872 ألف مشاهدة لكل تغريدة. يؤكد هذا الاختلاف التأثير الكبير لهذه الحسابات الناشئة ومدى انتشارها في تشكيل الخطاب على المنصة خلال حدث عالمي كبير. علماً أنّ تلك الحسابات متنوّعة الآراء. على سبيل المثال، حساب @visegrad24 صهيوني الهوى، في حين أنّ @warmonitors لبناني ومناصر للشعب الفلسطيني.

لم يعطِ ماسك الأفضلية لحساب على آخر، ولا لرأي على آخر، بل جعل X عبارة عن «كولوسيوم»، تناطحت فيه الآراء والمعلومات والفبركات. لكن في النهاية، انتصرت مشاهد أطفال غزة المروّعة في معركة الرأي العام العالمي. لهذا، تبدو X كأنّها مناصرة للشعب الفلسطيني. وكما أشرنا سابقاً، فـ 10% من صانعي المحتوى على X ينشئون 92% من مجمل التفاعل. بكلمات أخرى، هناك جمهور اصطفى تلك الحسابات عن غيرها، ما يعني أن الرأي العام على المنصة معركة مستمرة ودائمة. هي جبهة جديدة، بحاجة إلى عمل متواصل من قبل الفئات الشابة التي تستطيع نقل قصة شعب فلسطين إلى فئات شابة أخرى حول العالم. كيان الاحتلال غير قادر على ابتزاز جيلي الألفية و«زي» بقصة الهولوكوست، ولا يجب السماح له بابتزازهم بعد عملية «طوفان الأقصى». يجب أن يصل ما حدث مع الشعب الفلسطيني على مدى 75 عاماً إلى كلّ الشباب حول العالم، وأن يعلموا ما الذي دفع بـ «حماس» إلى السابع من أكتوبر.

BBC الصهيونية الهوى... تنتقم من ندى عبد الصّمد

بعد مرور أكثر من شهر ونصف الشهر على قرار «هيئة الإذاعة البريطانية» وقف العمل لمجموعة من موظفيها العرب بسبب موقفهم الداعم للقضية الفلسطينية على خلفية «طوفان الأقصى»، أفاقت الشبكة من سباتها طالبة عودة الموظفين بعد إجراء التحقيق الداخلي معهم، باستثناء ندى عبد الصمد التي رفعت دعوى ضد الشبكة البريطانية

زكية الديراني

عرّى العدوان الإسرائيلي على غزة المنظومة الإعلامية الغربية التي انحازت بالكامل للسردية الإسرائيلية، بل مهّدت، في أحيان كثيرة، لآلة الإبادة الصهيونية وبرّرتها. ولعلّ «هيئة الإذاعة البريطانية» (BBC) كانت رأس الرمح في هذه الحرب الإعلامية، حتى استحالت شريكةً في حرب

لم تحضر الصحافية اللبنانية إلى التحقيق الداخلي

العدو الهمجية على القطاع عبر التضليل الإعلامي الذي مارسته منذ اليوم الأول من العدوان. لم تتوقّف السياسة التحريرية للهيئة البريطانية عند التضليل فقط، بل اعتمدت «bbc عربي» سياسة القمع وكمّ أفواه الموظفين الذين أعلنوا تأييدهم القضية الفلسطينية، متجسّسة على صفحاتهم على مواقع التواصل الاجتماعي (الأخبار 2023/10/17).

بعد مرور قرابة شهر ونصف الشهر على قرار «bbc عربي»، تجميد العمل لمجموعة من موظفيها بسبب تغريداتهم الداعمة لفلسطين، قررت الشبكة إعادتهم إلى مكاتبهم «حفظاً لماء الوجه» بعد الضغوط التي تعرّضت لها بسبب انحيازها الواضح ضد الفلسطينيين في عملية «طوفان الأقصى». وقد عاد الموظفون اللبنانية سناء الخوري والمصريون سلمى خطاب، وسالي نبيل، وآية حسام، ومحمود شليب إلى مكاتبهم، باستثناء رئيسة التحرير ندى عبد الصمد التي قرّرت رفع دعوى قضائية ضد الهيئة لأسباب عدّة.

بدأت قضية موظفي «bbc عربي» بعد مرور أسبوع على عملية «طوفان الأقصى». يومها نشرت صحيفة «تلغراف» البريطانية، تقريراً عن أداء الصحافيين لدى «bbc عربي» تجاه التطوّرات الفلسطينية. وأوردت في تقريرها «أن القناة تُجري تحقيقاً عاجلاً، بعدما رصدت نشاط مجموعة من موظفيها في الشرق الأوسط الذين احتفوا على صفحاتهم بهجوم «حماس» الذي خلّف نحو 1300 قتيل إسرائيلي» على حد تعبيرها. وكشفت الصحيفة أن التقرير جاء بناء على معلومات وصلتها من موقع «كاميرا» (الصهيوني) الذي يرصد تغريدات الصحافيين وتحرّكاتهم. على أثر المقال، أبلغت «bbc عربي» مجموعة من موظفيها بتجميد عملهم التحريري، مكتفية برسالة إلكترونية لهم محمّلة إياهم أسباب قرارها. خطوة ذكّرت الصحافيين بما فعله الموقع المتأسرل اتجاه مصروفي القناة الألمانية الناطقة بالعربية DW (الأخبار 2023/3/14).

في هذا السياق، تُلفت المعلومات لنا إلى أنّ الموظفين في «bbc عربي» خضعوا لتحقيق داخلي، قبل أن يعودوا إلى عملهم كأنّ شيئاً لم يكن! ووصف بعضهم قرار الهيئة الأخير بأنه استخفاف بالموظفين الذين هدرت حقوقهم المعنوية والعملية. منذ اندلاع العدوان على غزة، قدّم بعضٌ من موظفي القناة استقالتهم، على خلفية تغطيتها المتأسرلة للأخبار ووقوفها إلى جانب العدو (الأخبار 2023/10/23). وتوضّح المصادر أن الهيئة لم تتعامل مع موظفيها الذين استدعتهم للتحقيق بشكل جدّي، إن لناحية إبلاغهم بقرار التجميد أو الردّ على ما ورد في الإعلام العربي والأجنبي حول نشر أسمائهم وصورهم بطريقة يمكن القول إنها تشهير بحقّهم. بل قامت القناة بما أملاه عليها موقع «كاميرا» بإبلاغ الموظفين قرارها عبر رسالة بريدية فقط، مؤكدة فيها «خرقهم المعايير الإعلامية للهيئة» بحسب تعبيرها.

أما في ما يتعلّق برئيسة التحرير ندى عبد الصمد التي تعمل في القناة منذ نحو 27 عاماً، فتشير المعلومات إلى أنّ الصحافية اللبنانية كانت في إجازة مرضية قبل تطبيق الهيئة قرار تجميد عملها التحريري. وتلفت المصادر إلى أنه تمّ استدعاء الصحافية إلى التحقيق الداخلي، ولكنها لم تحضر بسبب مرضها. وتضيف أنّ سحب الثقة السريعة من الهيئة تجاه موظفيها بسبب شكوى اسرائيلية، خلق فجوة بينها وبين الصحافيين الذين عملوا سنوات طويلة معها. حتى إنّ الشبكة لم تكلّف نفسها عبء تقديم توضيح فور إقدام صحيفة «تلغراف»، ولاحقاً الصحافة الأجنبية، على نشر تقرير شهّر بالصحافيين عبر نشر صورهم في الصحافة الأجنبية والعربية. وترى المصادر أن الإجراء الأول بحق ندى لم يكن مهنياً أو قانونياً، بل أشبه بعملية صرف جماعي وفقاً لما ينصّ عليه قانون العمل اللبناني. بناء عليه، قررت الصحافية رفع دعوى في القضاء تاركةً الكلمة الفصل له.

عملت الصحافية اللبنانية في الهيئة البريطانية قرابة 27 عاماً

معبر رفح ظلّ مفتوحاً... صدّقوا السيسي!

القاهرة ـ محمد علي

بماذا كان الناس يحتفلون في «ستاد القاهرة الدولي» مساء الخميس الماضي؟ سؤال طرحه أحدهم عبر منصات التواصل الاجتماعي، لتتراوح الإجابات بين أقلية تسخر كما يحدث مع معظم الاحتفالات الجماهيرية التي يدعو إليها الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، وبين غالبية لم تعرف أصلاً أنّ هناك احتفالاً، فحجم متابعة أنشطة السيسي، خصوصاً المفاجئ منها في تراجع مستمر. فيما كان الكل يترقّب سريان الهدنة في فلسطين المحتلة صباح يوم

ذهب الرئيس إلى «ستاد القاهرة» حالما فرضت المقاومة شروطها

الجمعة الماضي، كان النظام المصري في عالمه الخاص الذي لا يغادره إلّا نادراً. فجأة من دون مقدمات، دعا السيسي إلى احتفال بعنوان «تحيا مصر لدعم فلسطين» في «ستاد القاهرة». الدعوة طبعاً ليست عامة ولا يعرف بها الجمهور العادي إلّا بطريقتين: من يمرّ بجوار الملعب ويشاهد الحشود واللافتات، أو من يفتح التلفزيون مصادفة، فيجد جمعاً من البشر والرئيس يتكلم. هذه هي السياسة المتبعة في معظم فعاليات السيسي الجماهيرية منذ مدة طويلة. سياسة لا تقبل أي استثناءات حتى لو كان الأمر يتعلّق بقضية بحجم العدوان الإسرائيلي على غزّة الذي شغل المصريين لشهرين تقريباً.

القصة باختصار أنّه بمجرّد التأكّد من إقرار الهدنة وعودة تشغيل معبر رفح بشكل اعتيادي بناء على رضوخ جيش الاحتلال لشروط المقاومة الفلسطينية الخاصة بتبادل الأسرى، اغتنم السيسي الفرصة لتذكير الناس بأنّ المعبر ظلّ مغلقاً ولا يفتح إلا بموافقة قوّات الاحتلال. هكذا، أطلّ الرئيس المصري بكلمة مكتوبة بعناية لم يخرج فيها عن النص عكس عادته الأثيرة، ليؤكد أنّ المعبر «ظلّ مفتوحاً»، ولكن الجانب الإسرائيلي هو الذي قصفه أربع مرات. الكل يذكر طبعاً أن القصف الصهيوني للمعبر بدأ وانتهى في الأيام الأولى لـ «طوفان الأقصى»، وأنّ النظام المصري كثّف نقل صور الشاحنات المكدّسة في انتظار الدخول إلى غزة. الكل رأى وسمع، لكن وحده السيسي مصمّم على أنّ معبر رفح لم يكن مغلقاً، ليدفع عن نفسه اتهاماً لم يوجّه إليه في الأساس. لم يقل أحد أنّ مصر أغلقت المعبر، لكن ماذا فعلت القاهرة حتى تضغط على تل أبيب لزيادة عدد الشاحنات يومياً؟ سؤال لن يجيب عنه السيسي الذي ذكّره المصريون، حتى كارهو الإخوان، بأنّ الرئيس الراحل محمد مرسي أرسل رئيس وزرائه هشام قنديل شخصياً إلى غزة لفكّ الحصار عنها، مراهناً على أنّه يستحيل أن يقصف العدو قافلة تضمّ مسؤولاً مصرياً رفيعاً. لماذا لم يكرر السيسي الخطة نفسها؟ لماذا ذهب وفد من الفنانين وآخر يمثل «الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية» إلى رفح والعريش واكتفوا بالتقاط الصور التذكارية عند المعبر؟ لن نحصل على إجابات لأنّ طرح الأسئلة مرفوض، بل إنّ شاشات النظام المصري كانت تكافح أي أفكار يطرحها ضيوف عرب حول أنّ الحصار مضرّ لمصر مثل غزة، وأنّ رفض القاهرة القاطع لتهجير الغزاويين إلى سيناء يجب ألا ينحصر بالتصريحات السياسية، وإنّما بتخفيف الحصار حتى لا يحدث التهجير قسراً بسبب العطش والجوع وانتشار الأمراض. لكن حالما اكتملت المفاوضات وفرضت المقاومة شروطها، ذهب الرئيس المصري إلى «ستاد القاهرة» وتفقّد شاحنات المساعدات، ما رسم علامة استفهام أخرى. فقد بدا كأنّه يستعرض ما تقدّمه المحروسة لغزة، مع عرض الأفلام الدعائية التي يحبّها ويشارك فيها الفنانون مرغمين، قبل أن يلقي السيسي كلمةً أمام جماهير محتشدة بالإكراه ليغسل يده من تهمة الحصار، متجاهلاً أنّ التاريخ الذي لا ينسى، بات يمتلك هذه المرّة وسائط إعلامية حديثة دوّنت مواقف الجميع في عدوان غير مسبوق، سواءً على مستوى بسالة المقاومة أو انحطاط الاحتلال وتواطؤ غالبية الحكام العرب معه.

(كارلوس لطوف ـ البرازيل)

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 27 تشرين الثاني 2023 العدد 5071

هوامش على دفتر «الطوفان»

من «مراكش» إلى «البحر الأحمر»... صمتكم جريمة!

لوحة «كرم فلسطين» لرائد القطناني (2022 ـ أكريليك على كانفاس ـ 80×120 سنتم)

وقّعت مجموعة من صنّاع السينما العرب على عريضة على موقع change.org، تؤكّد أنّ ما يحدث في غزّة هو إبادة جماعية للشعب الفلسطيني، وضرورة رفع الصوت لـ «المطالبة بالوقف الفوري لإطلاق النار» مطالبة المهرجانات العربية المقاومة باتخاذ موقف واضح. وأشار هؤلاء، على رأسهم عرب لطفي، والحبيب بلهادي، والجيلاني السعدي، وأشرف مطاوع، وروان ناصيف، وساندرا ماضي، وسيمون الهبر، وعباس فاضل، وغسان سلهب، وماهر أبي سمرا، ونور عرفة، وهادي زكاك، وهالة عبد الله وغيرهم، إلى أنّه «إيماناً منّا بالدور الإعلامي والثقافي الذي يمكن أن تقوم به المهرجانات وعروض الأفلام، نستهجن صمت المهرجانات السينمائية العربية في هذه المرحلة التراجيدية، ومن بينها «المهرجان الدولي للفيلم في مراكش» و«مهرجان البحر الأحمر السينمائي»». وجاء في النصّ أيضاً: «كسينمائيين من المنطقة العربية وبلاد الجنوب، ما زلنا نواجه حتى هذه اللحظة الصورة النمطية المفروضة على أفلامنا، ومشكلات التمويل المشروط. ورغم كل هذه الصعوبات والتحديات، لا نستطيع أن نغض النظر أو السمع أو الحس عن الوضع المأساوي الحالي ونكمل أعمالنا السينمائية وكأن شيئاً لم يكن».

وأعلن الموقّعون رفضهم لـ «أن نكون في موقف الصامت المتغاضي عن جرائم الاحتلال، ونعلن موقفنا الواضح والصريح مع حق الشعب الفلسطيني بالمقاومة لنيل حريته من احتلال الفصل العنصري الصهيوني»، مشددين على تضامنهم «مع كل صوت حر في أي مكان في المنطقة العربية وبلاد الجنوب والعالم أجمع. كانت فلسطين وما زالت فلسطين هي قضية جوهرية لكل الشعوب التي عانت من الاستعمار والحروب والظلم والعنصرية».

وتلفت العريضة إلى أنّه «نؤمن بالضرورة والحاجة لوجود مساحات عامة آمنة مع هامش واسع من الحرية، وبالتالي فنحن نتساءل كيف يمكننا صناعة سينما إن لم نكن أحراراً في التعبير عن حقيقتنا وواقعنا؟ هل نريد أن نربط مشاريعنا وأفلامنا بأطراف تتجاهل قضايانا، وتشتري حياديتنا وتُسكت أصواتنا وتتلاعب بها؟ تجاهل هذه التساؤلات أصبح اليوم بمثابة غض النظر عن هذه الجريمة ضد الإنسانية التي تجري بحق شعبنا الفلسطيني حالياً». وأكّد الموقعون أنّ «السينما لا تنفصل عن الحياة وعن واقعنا السياسي الذي فرض نفسه على كل تفاصيل حياتنا الشخصية والمهنية. وإن لم تلتفت هذه المهرجانات إلى قضايانا وتتواصل معها وتُعبّر عنها، وتسمع نداءاتنا المتكررة بإدانة العدوان والظلم الدائر حولنا، فإنّها ومن خلال صمتها على هذا العنف تتعدى على مساحتها ومساحتنا وتطيح بالأماكن التي ظننا أنها ستكون آمنة ونستطيع أن نُعبّر فيها عن أنفسنا بحرية».

وفيما ثمّنت المواقف الواضحة لمهرجانات عربية أو أجنبية ضد إبادة الشعب الفلسطيني، أملت العريضة من «سينمائيي العالم دعم هذه الحركة والتضامن مع الزملاء السينمائيين ممن سحبوا أفلامهم ومشاريعهم من المهرجانات التي ما زالت مصرّة حتى هذه اللحظة على عدم الاعتراف بحرب الإبادة الجارية ولا المطالبة بوقفها، وإلى توقيع هذا البيان».

(رابط البيان كاملاً وقائمة الموقعين على موقعنا)

العدوان على غزّة: أيّ سينما؟

يدعو «المعهد العالي للدكتوراه في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية» في الجامعة اللبنانية، يوم الخميس المقبل، إلى حضور ندوة عن «صناعة السينما البديلة وحرب الإبادة على غزّة». النشاط الذي تحتضنه قاعة المسرح في المعهد (سن الفيل) ويقدّمه الأكاديمي حسين شرارة، يجري بمشاركة المخرج والأكاديمي هادي زكاك (الصورة ـ فلسطين في السينما البديلة)، وعميد «كلية الفنون الجميلة والعمارة» هشام زين الدين (السينما والقوى الناعمة: فلنحارب العدوّ بسلاحه)، وعميد «المعهد العالي للدكتوراه» محمد محسن (السينما البديلة كقوة تأثير في مواجهة الهيمنة الإعلامية العالمية)، والمخرج مشهور مصطفى (السينما أمام تحدٍّ مغاير: سوريالية المشهد)، والمخرج ربى عطية (السينما لأجل فلسطين: أية أسئلة).

ندوة «صناعة السينما البديلة وحرب الإبادة على غزّة»: الخميس 30 تشرين الثاني (نوفمبر) الحالي ـ الساعة العاشرة صباحاً ـ قاعة المسرح في «المعهد العالي للدكتوراه» (سن الفيل ـ مقابل فندق الحبتور).

حزب الله في سوريا: صناعة الرأي العام

في إطار الدورة الخامسة والستين من «معرض بيروت العربي الدولي للكتاب» (تختتم في 3 كانون الأوّل/ ديسمبر المقبل)، تدعو «دار الولاء لصناعة النشر»، اليوم الإثنين، إلى احتفال توقيع كتاب «إستراتيجيات الإقناع في الخطاب الإعلامي ـ حزب الله والحرب في سوريا» للإعلامي علي كامل عواضة (الصورة). يتناول العمل القراءة لتجربة خطاب حزب الله في الحرب السورية، ودراسة كيفية صناعته للرأي العام المؤيد لمشاركته فيها.

توقيع كتاب «إستراتيجيات الإقناع في الخطاب الإعلامي»: اليوم الإثنين ـ الساعة السابعة مساءً ـ جناح «دار الولاء» (B-30) في مركز «سيسايد» (واجهة بيروت البحرية). للاستعلام: 03/811725

مروان مخول: شعر بالإسبانية

اختتمت فعاليات دورة 2023 من «مهرجان الشعر العالمي» في الإكوادور، في «جامعة بوليتكنيك سالسيان» باحتفال إطلاق كتاب «أين أمي» لمروان مخّول (1979 ـ الصورة) باللغة الإسبانية عن دار عن El Quirófano Ediciones، والذي تولّت ترجمته الشاعرة الأميركية من أصول تونسية خديجة جدهوم، وحرّره ونشره الشاعر والأكاديمي الإكوادوري أوغوسطو رودريغيس. ديوان الشاعر الفلسطيني الأخير الصادر بالعربية في عام 2019 «دار الساقي» في بيروت، يتضمّن مجموعة من القصائد التي تحاكي الوجع الفلسطيني.

على بالي

أسعد أبو خليل

كيف تعامل الفريق اللبناني «المشبوه» (أي المُنفّذ للمشيئة السعودية ـ الإماراتية التغييرية) في لبنان مع حرب غزة؟ هو لم يلجأ إلى حيلة واحدة. في أيام الحرب الأولى، كان واضحاً أنّ أمر العمليّات ركّز على ضرورة رفع شعار «لا للحرب» لتطمين إسرائيل وبلورة رأي عام حريص على سلامتها. عرائض روّج لها إعلام ممول من حكومات الناتو وسوروس، ولافتات رُفعت في الشوارع. ابتهجت الصحافة الغربية والإسرائيلية وروّجت للعريضة: عناوين عن أنّ 8 آلاف شخص وقّع (قد يكون 7 آلاف منهم من خارج لبنان، ربّما في الأرض المحتلّة، لا ندري). لكن الحزب فاجأهم: خاض اشتباكات وتبادل القصف العنيف من دون أن يفتح الحرب الكبرى أو يُعلنها. هنا شعر الفريق المشبوه بحرج بانتظار الأوامر. بعض الذين كانوا قد حذّروا من فتح الحرب، عادوا وزايدوا على نصرالله: كيف تفوّت فرصةً ذهبيّةً لتحرّر كل فلسطين؟ فلسطين قاب قوسين، لتُطلَق المدافع والصواريخ. الحزب طبعاً ردّ وفقاً لحسابات دقيقة من دون الانجرار، لحسن الحظ. فجأة، توضّحت الصورة قبل أيام. أوامر جديدة صدرت: الصراع مع إسرائيل ليس عسكريّاً، يجب أن نشتغل «بالسياسة» والكياسة واللباقة لتحرير الأرض. القوّة ليست الخيار، خصوصاً أنّ إسرائيل ليّنة في التعامل بالحسنى ولها تاريخ عريق في ذلك. «الكلمة الحلوة» تفعل فعلها عند الصهاينة، والخيارات السياسية غير العسكريّة تشمل مروحة من الأساليب: تبدأ بقرع الطناجر النحاسيّة ولا تنتهي برفع الشموع والبقدونس في الساحات العامّة من أجل طمأنة إسرائيل على مصيرها. وكل هذه الأساليب تقترن دائماً بالتذكير بـ «مشروع السلام العربي». لا، والطريف أنّهم يقولون إنّ الدولة قبلت بـ «مشروع السلام» السعودي. هم يريدون قلب النظام ويعتبرون كل سياسات السلطة باطلة باستثناء اتفاق الهدنة وقرار 1701 وقبول الدولة بـ «مشروع السلام» السعودي. أي إنّهم لا يتّفقون مع الدولة إلا على عقيدة فؤاد شهاب العسكريّة (التي جنّبت لبنان الانخراط في حروب العرب، وإن دفعنا ثمن ذلك في حروب أهليّة) وعقيدة شارل حلو التي تقول بضرورة مخاطبة الغرب بالفرنسيّة كي يدفع إسرائيل نحو السلوك الحسن. أين السنيورة من كل هذا؟

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com